الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاحصاء الوصفي

بعنوان

المرأة المقاولة والمشاركة الإقتصادية في الجزائر

إعداد الطالبة:

مناد لطيفة

تحت إشراف:

أ.د. حمزة شريف علي

لجنة المناقشة:

أ.د. بشير محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. د حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. مدان محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	عضوا
د. حجال سعود	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية : 1434-1435هـ/ 2013-2014م

فهرس الموضوعات

المقدمة العامة:.....**01**

الفصل الأول: العمل النسوي والمشاركة الاقتصادية في الجزائر.....**14**

المبحث الأوّل: تطور الاتجاهات النظرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وعمل المرأة.....**16**

المبحث الثاني: العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمشاركة المرأة في العمل. **27**

المبحث الثالث: معيقات وتحديات خروج المرأة للعمل.....**32**

المبحث الرابع: التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر.....**34**

الفصل الثاني: واقع المقاولة النسوية في الجزائر.....**47**

المبحث الأوّل: مفاهيم حول المقاولة والنشاط المقاولاتي.....**49**

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وتطور النشاط المقاولاتي في الجزائر.....**56**

المبحث الثالث: واقع المقاولة النسوية في الجزائر.....**69**

الفصل الثالث: المتغيرات السوسيولوجية والاقتصادية المؤثّرة في العمل المقاولاتي للمرأة في الجزائر.....**84**

المبحث الأول: المتغيرات التعريفية المرتبطة بالمقاوِلة.....**89**

المبحث الثاني: ظروف وعوامل إنشاء المقاولَة.....**101**

المبحث الثالث: تحديات النشاط المقاولاتي النسوي.....**120**

الخاتمة العامة.....**129**

المقدمة العامة

في عقد التسعينيات من القرن العشرين شهدت الجزائر بداية إصلاحات اقتصادية وسياسية جديدة، بحيث وضعت البلاد في مرحلة تاريخية مختلفة عن مرحلة ما بعد الاستقلال.

فعلى المستوى السياسي تمّ التخلي عن نظام الحزب الواحد، والقبول بالتعددية السياسية، أما على مستوى النظام الاقتصادي فقد تم التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني آليات اقتصاد السوق.

في ظل هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية كان موضوع المشاركة السياسية والاقتصادية من أهم انشغالات السلطة الحاكمة، بحيث بادرت من خلال إصدار قوانين تشريعية تهدف إلى تكثيف الإجراءات وتسهيلها من أجل تعزيز تلك المشاركة وتفعيلها.

ولقد أتاحت هذه الإصلاحات فرصاً كبيرة وحرية واسعة أمام الشباب بخاصة، من أجل الاندماج والمشاركة في مختلف المجالات الاقتصادية، وتحديداً على مستوى تعزيز دعمهم من خلال برامج تنموية ووكالات وطنية لتمويل مشروعاتهم الاقتصادية.

لقد كانت الاستجابة كبيرة لبرامج دعم الشباب في السنوات الأخيرة، وبرز نتيجة ذلك الفكر المقاولاتي كإطار معرفي لبحث الظاهرة الجديدة.

إلا أنّ الظاهرة الأبرز في تلك الاستجابة هو غلبة إقبال الذكور على تلك البرامج، بينما بقيت المشاركة النسوية محدودة وضعيفة، مما استدعاني إلى اختيار موضوع حول المقاولاتية النسوية في الجزائر، وطرح تساؤلات حول واقع العمل المقاولاتي

النسوي في الجزائر وبحث العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحول دون الاستجابة القوية لذلك.

والموضوع كما لا يخفى ذو أهمية كبرى فرضته مقتضيات التحولات الجديدة التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، والتي فتحت المجال واسعاً أمام المرأة لدخول عالم الشغل، بل بالمبادرة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وادارتها وتسيير نشاطها، وتطوير ما يُعرف اليوم بريادة الأعمال أو المقاولاتية.

ومما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع؛ هو كوني لاحظت أنّه بالرغم من الإجراءات والتسهيلات التي وضعتها الدولة من خلال برامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة أمام الشباب ذكوراً واناثاً؛ إلا أنّ الاستجابة النسوية نحو إنشاء تلك المؤسسات وتسييرها لا تزال ضعيفة، واقتضى الأمر مني فهم مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تحول دون الاستجابة القوية والفاعلة للمرأة في إنشاء تلك المؤسسات.

وهذه الدراسة تطمح إلى تحقيق الأهداف التالية:

ـــ بحث تطور العمل النسوي ودوافعه والعوامل المؤثرة فيه، والتحديات التي تعيقه، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لواقع العمل النسوي في الجزائر.

ـــ التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي اتجهت نحو تطوير العمل المقاولاتي في الجزائر.

ـــ فهم واقع وخصائص المقاولة النسوية في الجزائر.

ـــ فهم التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعيق تطور المقاولة النسوية في الجزائر.

ط¥ط®طھط²ط ظ‚ط²ط¦ظ‚ ط¨:

في البداية أؤكد قلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، خاصة المطبوعة منها، نظراً لحداثة الموضوع. ومع ذلك اعتمدت على ثلاث دراسات، هي:

ط¥ط®طھط²ط ط¨ط¦ظ„ط¢ظ„ظƒ ظˆ:

دراسة الباحثة شلوف فريدة، الموسومة بـ: ط¥ظƒ ظ„ظ„ط¢ط¥ظƒ ظ‚ظ‰ظ†ظ„ظƒ ط¨ ط؛ظ‰ ط¥ظƒ ط¬ظ‰ظ‰ظ†ط°ظ‘ ط®ظ‰ط²ط¨ ز ظ‡ط²ظ‰ظƒ ظ…ط¬ظ‰ ط¨، مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، بجامعة قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، للسنة الجامعية 2009/2008.

ولقد انطلقت من التساؤلات التالية: هل تملك المرأة المقاولة في الجزائر الخصائص التي تمكنها من إنشاء مؤسسة والنجاح في إدارتها؟

والفرضية الرئيسية هي: تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية والاجتماعية التي تساعدها على إنشاء المؤسسة.

وقد توصلت إلى أن المرأة في الجزائر لديها من المؤهلات والخصائص التي تجعلها تنجح في النشاط المقاولاتي وتساهم بذلك مساهمة إيجابية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد سمح لها هذا بتكريس حماية إنسانيتها واثبات ذاتها وفي

الوقت ذاته تمكنت من أن تجعل من مبادراتها وقوة إرادتها لنفسها مركزا اجتماعيا داخل المجتمع.

ﻁﻜﺨﺬز ﺑﻄﻜﺘﺌﻬﻲ ب:

دراسة الباحثة عدمان رقية، الموسومة بـ: ﻁﻚ ﻟﺂﺏ ﻁﻚ ﻗﺌﻠﻚ ﺏ ﻫﺤﺨﻬﺬ ﺓ ﻁﻜﻤﺰﻑ ﺉﻹﺟﺔ ﻟﺌﻌﻰ ˇ ﺨﺬز ﺏ ﻟﻴﺨﻬﻲ ب، مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، بجامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، للسنة الجامعية 2008/2007.

ولقد انطلقت الباحثة من التساؤل التالي: ما هي العوامل الاجتماعية والذاتية التي تحدد استراتيجيات وسلوكات المرأة المقاولة، وما هي التغيرات المفسِّرة لهذا التحول في عالم الشغل.

وطرحت الفرضيات التالية:

ــ بقدر ما تأخذ المقاولة النسوية معنى الاستقلالية المادية والمعنوية بالنسبة للمرأة، بقدر ما تأخذ معنى التضامن من أجل تثبيت الروابط الاجتماعية.

ــ بقدر ما تساهم البيئة المباشرة وغير المباشرة في إنشاء المؤسسة بالنسبة للمرأة، بقدر ما يعد تحدّ لها.

ــ بقدر ما تعكس المقاولة النسوية المؤهلات المهنية للمرأة، بقدر ما تعكس مؤهلاتها الشخصية وطموحاتها.

وكانت نتائج دراستها كما يلي:

إن الاستقلالية التي تبحث عنها المرأة هي استقلالية معنوية، موجهة لمساعدة الآخرين سواء العائلة أو المجتمع.

إن شخصية المرأة إن كانت مهمة إلا أن تشجيع الأسرة يلعب دورا هاما في إنشائها للمؤسسة.

والمجتمع وان كان تقليديا إلا أنه يتقبل في نهاية الأمر عمل هذه المرأة كمقاولة، بعد أن لاحظ أن هذا العمل لا يقلل من احترامها للأعراف والتقاليد.

[illegible]:

عنوان الدراسة: [illegible]، للباحثة يمينة رحو، وقد تم إجراء هذه الدراسة بالجزائر العاصمة سنة 2008 وذلك في إطار البحوث التي يقوم بها مركز الأبحاث الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC).

حيث قامت الباحثة بدراسة ميدانية، على عينة بحث متكونة من 85 امرأة مقاولة في الجزائر العاصمة.

حيث انطلقت من تساؤل هو: كيف تمكنت النساء من إنشاء وادارة وتسيير مؤسسة في ظروف لا تساعد كثيرا على مثل هذه المبادرات وخاصة أنها تنتمي إلى مجتمع أبوي؟

فتوصلت الباحثة للنتائج التالية:

تراوح سن المقاولات بين 25 و29 سنة، وأغلبهن متزوجات، وأغلبهن ذوات مستوى تعليمي ثانوي، كما مارست أغلبهن مهن قبل التوجه للنشاط المقاولاتي. ووجدت أيضا أن أغلب المبحوثات المقاولات اعتمدن على أنفسهن في إنشاء المشروع من حيث رأسماله المادي. وكان من آخر ما توصلت إليه أن النساء المقاولات في الجزائر يواجهن مشاكل وتحديات أكثر من الرجال.

ؤ سفلي بطخذ ز ب:

بعد استقلال الجزائر انتهجت على مستوى نظامها السياسي نظام الحزب الواحد، بينما انتهجت على مستوى نظامها الاقتصادي الخيار الاشتراكي كنموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكانت الدولة هي التي تقوم بدور المقاول؛ أي المنظم لكل المتطلبات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية للمؤسسات فكانت هي المالك والمستثمر والمستورد في آن واحد، ولم يكن للملكية الخاصة اعتبار كبير.

إلا أن النتائج السلبية لتجربة التنمية في الجزائر أدّت إلى تدهور الحالة الاقتصادية وتزايد البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للمجتمع، ولذلك قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات بغرض تحسين الوضع الاجتماعي، فانتهجت سياسة جديدة تقوم على الخوصصة والحرية الاقتصادية والاستثمار والتشجيع على بناء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، والخروج من البطالة والقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف التنموية.

وبتطبيق هذه الإصلاحات وظهور مؤسسات وفّرت مناصب عمل ودفعت بالتنمية الاقتصادية والتطور البشري إلى الأمام في عدة مجالات كالتجارة والخدمات والصناعة والزراعة والتكنولوجيات الحديثة مما فتح المجال أمام الأفراد لإنشاء مؤسسات متمايزة تناسب اختياراتهم دون تدخل الدولة في نشاطهم أو تسييرهم لهذه المؤسسات، فقد قدمت لهم تسهيلات ودعم كبير من خلال وكالات وصناديق الدعم مثل ANSEJ و CNAC، وغيرها.

وأتاحت هذه الإصلاحات الفرصة لبروز مجموعة من المقاولين الشباب ينشطون في مختلف المجالات الاقتصادية، ومن بينهم فئة من النساء اخترن مجال المشاركة المقاولاتية.

بالرغم من أن دخول المرأة الجزائرية في سوق العمل كان محدودا في البداية واقتصر نشاطها على الأعمال المنزلية في إطار الأسرة؛ من خلال المشاركة في الزراعة والحرف التقليدية؛ إلا أنه وبعد التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري تمكنت المرأة من العمل في مختلف الميادين حيث أثبتت جدارتها في كل ما قامت به من أدوار، وما ساعدها على هذا تغيّر نظرة المجتمع للمرأة حيت أصبح يرى أن لها دورا اجتماعيا وانسانيا واقتصاديا عليها تأديته.

وأصبح الاهتمام بعمل المرأة ضمن أولويات الدولة بوضع تسهيلات لإدماجها في عالم الشغل من خلال استخدام مختلف التكنولوجيات التي من شأنها تهيئة الأسرة لتقبل عمل المرأة من خلال وسائل الإعلام والاتصال وحملات التوعية لتغيير فكرة الأسرة حول عمل المرأة وتوفير المواصلات ووسائل النقل، كما ساهم التطور في التكنولوجيا المنزلية في تقليص الجهد والوقت وبالتالي السماح للمرأة بالعمل.

ولكن رغم كل التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لتشجيع المقاولة النسوية وانشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة من خلال أجهزة وصناديق الدعم لتظهر قدراتها في مجال ريادة الأعمال، ورغم التطورات التكنولوجية المساعدة للمرأة على العمل، ورغم ما تتلقاه المرأة من تعليم وتكوين وتغير نظرة الأسرة للمرأة العاملة إلا أننا نجد الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر (O.N.S) تشير إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال النشاط المقاولاتي، فما هي الأسباب والعوامل وراء هذا العزوف عن إنشاء النساء للمؤسسات الاقتصادية؟

ـــ هل الأعراف والتقاليد هي التي تعيق مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية؟

ـــ هل المحيط العام والمحيط الأسري لم يتقبل بعد فكرة خروج المرأة للعمل وتحديداً العمل المقاولاتي؟

<u>فرضيات</u>

تؤثّر العوامل الاجتماعية والثقافية بطريقة سلبية على إمكانية تقدم وتطور العمل المقاولاتي للمرأة في الجزائر.

<u>المنهج المتبع</u>

سوف أستخدم في دراستي هذه منهج البحث الميداني (الإمبريقي)، بمعنى أنّ اختباري لفرضية والتأكد من صحتها أو خطئها سوف ينبني على تحليل معطيات ميدانية تم توفيرها من خلال استخدام تقنية الاستبيان.

وسأُدرج في الفصل الميداني مقدمة منهجية مفصَّلة حول مجتمع البحث والعينة وخصائصها، وتقنية الاستبيان المستخدمة في جمع المعطيات وكيفية تصميمها في اتجاه خدمة خطتنا واختبار فرضية البحث.

ةحيضوطفلئيول صصلهئ

آلهلي: فلـه لوطك لئ لإتي بـ

هناك تعاريف مختلفة للمقاولاتية، إلا أنها جميعاً تتفق على كونها نشاط إنساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه إمكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع والعمل وتنظيمها من أجل تحسين عمليات الإنتاج، وخلق قيمة مضافة.

تئيئ: فلـه لوطك لئ لك

يُعرّف جوزيف شومبيتر (J. Shumpeter) المقاول على أنه شخص يملك صفة الإبداع والابتكار وهو فرد نادر، ذو موهبة، يستطيع جذب أرباح كثيرة وأنه محرك التطور الاقتصادي. وهو شخص صاحب فكرة وتتوفر لديه الإرادة نحو النجاح، مدرك ولديه مرونة في التعامل وتتوفر فيه الرغبة في المخاطرة بشكل معقول، يمتلك المهارة في التنظيم[1].

---

[1] شلوف فريدة, المرأة المقاولة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، 2009/2008، جامعة قسنطينة، ص 11.

المبحث الأول: ماهية المقاولة وأنواعها

يُمكن النظر إلى المقاولة على كونها وحدة للإنتاج المادي أو الخدماتي، تعتمد على العمل، وعلى رأسمال تقني ومالي وبشري، لإنتاج منافع متعددة وخدمات مختلفة، وذلك لتلبية حاجات المستهلك.

ولما كانت هناك علاقة عموم وخصوص بين مفهومي المقاولة والمؤسسة، فيمكن القول أنّ مفهوم المؤسسة أشمل وأوسع من مفهوم المقاوَلة، فكل مقاولة مؤسسة وليس كل مؤسسة مقاولة، فالمقاولة مؤسسة إنتاجية تهدف إلى تحقيق الربح، بينما قد تكون هناك كثير من المؤسسات لا تطمح إلى الربح.

ونظراً لاستخدامنا في البحث مفهوم المؤسسة الصغيرة للتعبير عن المقاولَة، فإنني أقصد بذلك المؤسسة الإنتاجية التي تهدف إلى تحقيق الأرباح.

تُعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ـ في القانون الجزائري ـ مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية[1].

---

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المادة 4، ص 7 وما بعدها.

ثانيا: فلسفة المشاركة الاقتصادية

المشاركة الاقتصادية هي أحد أهم الأبعاد التي تضمنها مفهوم المشاركة الشعبية، الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، في تقريره الرابع الذي صدر في سنة 1993.

أما المشاركة الاقتصادية فهي جميع النشاطات الاقتصادية التي يساهم بها أفراد المجتمع في مشاريع التنمية الاقتصادية، سواء من حيث المساهمة في اتخاذ ووضع القرارات أوتمويلها أوتنفيذها.

ثالثا: خطة البحث:

لقد قمت بتأطير وتصنيف المادة العلمية لهذه الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية، تسبقها مقدمة عامة، وتعقبها خاتمة:

الفصل الأول: وفيها تحديد موضوع الدراسة، وأهدافها، واشكاليتها، وصياغة الفرضيات، وتحديد منهجية البحث.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمشاركة الاقتصادية

المبحث الأول: تطور الاتجاهات النظرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وعمل المرأة.

المبحث الثاني: العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمشاركة المرأة في العمل.

المبحث الثالث: معيقات وتحديات خروج المرأة للعمل

المبحث الرابع: العمل النسوي في الجزائر

ﻃﻒ ﺷﻚﻄﻚﻨﺘﻤﻰ: ﻯﺉﻔﻄﻚ ﻓﻰﺋﻠﻚ ﺑﻄﻚﻤﺰ ﻳﻲ ﺑ ﻏﻰﻄﻚ ﺟﻮﻯﺉﺫ

ﻄﻚ ﻟﺎﺣـﺘـﻰﺉﻵ ﻠﻚ: مفاهيم حول المقاولة والنشاط المقاولاتي

ﻄﻚ ﻟﺎﺣـﺘـﻄﻚﻨﺘﻤﻰ: الإصلاحات الاقتصادية وتطور النشاط المقاولاتي في الجزائر

ﻄﻚ ﻟﺎﺣـﺘـﻄﻚﻨﻠﻚﺖ: واقع المقاولة النسوية في الجزائر

ﻃﻒ ﺷﻚﻄﻚﻨﻠﻚﺖ: ﻄﻚ ﻟﻘﻤﻰﺉ ﺓﻄﻚﺯ ﻩﺯﻱﻠﻚ ﻩﺤﻲ ﺑ ﻯﺉﻹﻓﺔ ﺷﺉﺨﻲ ﺑﻄﻚ ﻟ ﺃﺘِﺒ ﻏﻰﻄﻚﻊ ﻠﻚﻄﻚ ﻓﻰﺫ ﻹﻘﻰ ﻠﻜ ﻟﻠﺂ ﻏﻰﻄﻚ ﺟﻮﻯﺉﺫ

ﻓﻰﺥ ﻟﺑ ﻟﻤﻪﺤﻲ ﺑ

ﻄﻚ ﻟﺎﺣـﺘـﻰﺉﻵ ﻠﻚ: المتغيرات التعريفية المرتبطة بالمقاوِلة

ﻄﻚ ﻟﺎﺣـﺘـﻄﻚﻨﺘﻤﻰ: ظروف وعوامل إنشاء المقاولَة

ﻄﻚ ﻟﺎﺣـﺘـﻄﻚﻨﻠﻚﺖ: البناء المؤسسي للمقاولَة وتسييرها

ﻄﻚ ﻟﺎﺣـﺘـﻄﻚﻯﺉﻠﻆ: تحديات النشاط المقاولاتي النسوي

ﻣﻠﻘﻰﺉ ﺛﻠﻚﺨﻰﺉﺯ ﺑﻄﻚ ﻟﻲﺨﻰﻲ ﺑ

ﻄﻚ ﺨﻰﺉﺘﻎ ﻟﺑ: وفيها خلاصة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

الفصل الأول

العمل النسوي والمشاركة الاقتصادية في الجزائر

ة لـيخ:

يمثّل هذا الفصل مدخلاً نظرياً وتاريخياً لتطوّر العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بعمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية.

الهدف من هذا الفصل هو ضبط المفاهيم وتحديد مضامينها وتحليل تغيّرات وتحوّلات الأفعال والعلاقات والبناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشكّلت في إطارها تلك المضامين.

ولكي نتمكّن من ضبط عناصر هذا الفصل، سوف نتناوله من خلال المباحث التالية:

ك لـاحـت ئلآ ك: تطور الاتجاهات النظرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وعمل المرأة.

ك لـاحـتـك نتئمى: العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمشاركة المرأة في العمل.

ك لـاحـتـك نتئت: معيقات وتحديات خروج المرأة للعمل

ك لـاحـتـك ئظ: التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر

ك لا ح ـ ى ئ ل آ ه ك

ط ق ه ذ ى ئ ل إ ة ج ـ ء ه ـ ة ك ه ط ـ ف ي ب ك ا ـ ت ق ض ا ـ ب ـ ا ـ ئ ـ م ـ ظ ى ئ ل إ ج ة ا ـ ئ ـ ع ى ه ع ا ـ ك ك ا ـ ل ـ آ ب

إلى وقت قريب لم تكن الدراسات الاجتماعية تعطي أهمية كبيرة لمكانة المرأة في المجتمع، وكانت تقلل من شأن دورها في الحياة العامة، وبناء على ذلك لم يكن عمل المرأة أو مشاركتها في التنمية تحظى باعتراف الباحثين والدارسين.

وعلى الرغم من طبيعة الأعمال الشاقة التي كانت تقوم بها المرأة في المجتمعات التقليدية؛ إلا أنّ تركيز النظر ظلّ منصرفاً إلى تقييم وتقدير عمل الرجل وابراز أهميته في التغير الاجتماعي والاقتصادي.

إنّ التمايز الحادث في توقعات المجتمعات الإنسانية اتجاه اختلاف سلوك المرأة والرجل ظل قائماً ومستمراً طوال مختلف مراحل التاريخ البشري، لكن درجة هذا التمايز اختلفت من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر.

ونظراً لزيادة معدلات النساء في المجتمعات الإنسانية، خاصة في المجتمعات المعاصرة، بدأ الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالتكوين الاجتماعي للنوع الإنساني، أو ما أصبح يُعرف بالنسق الاجتماعي الجنوسي، أو يُختصر بكلمة "الجنوسة".

وتتزايد الإشكالية الكامنة في دراسة الوضع الطبقي للمرأة عندما ندرك أن اللامساواة الجنوسيّة هي من الوجهة التاريخية، أقدم وأكثر رسوخاً من التفاوت الطبقي، إذ أن الرجال كانوا يتمتعون بالتفوق على النساء حتى في مجتمعات الصيد وجمع

المحاصيل المُغرقة في القدم التي لم تتسم بأيّة تقسيمات طبقية محددة. غير أن مفهوم التمايز في وضع المرأة حتى في المجتمعات الحديثة، ما زال يكتنفه الالتباس لدى كثير من الباحثين الذين يرون استحالة الفصل بين وضع المرأة من جهة ووضع أبيها أو زوجها أو شقيقها في الأسرة الواحدة من جهة أخرى. ويميل هذا الاتجاه الأخير إلى القول بأن ما تتقاضاه المرأة من عملها المأجور في سوق العمل حتى في المجتمعات الغربية الحديثة لا قيمة له نسبيا قياسا على ما يتقاضاه الرجل. وحيث أن أغلبية النساء في جميع المجتمعات كن وما زلن في دائرة الإعالة التي يقوم عليها الرجل، فإنه لا محالة من اعتبار موقعهن الطبقي مرتبطا بالمرتبة الطبقية لأزواجهن[1].

آ لإ:بكمطفيذ ةئلإجة لئعي بـ ءلإفة شئخي بـ ءع لكبك لبآ

لقد حاولت كثير من النظريات تفسير مكانة المرأة ودورها الاقتصادي في المجتمع، فكمطفي بك لئخي بكةئفي خي بـ أولت أهمية كبيرة لدور المرأة في الإنتاج، وأكدت أنه في العصور القديمة لم يكن هناك اختلاف أو تمييز بين المرأة والرجل في الأدوار، وقد ترتب على الأهمية الاقتصادية للمرأة في مجتمع الزراعة البدائية حصولها على مكانة سياسية واجتماعية لا تقل أهمية عن مكانة الرجل.

أما في ظل النظام الإقطاعي، فإن مكانة المرأة قد تغيّرت بسبب سيادة قيم القوة في المجتمع، وهذا أدى إلى تمييزها عن الرجل، وأفقدها حظوظها في تملك الإقطاعيات.

---

[1] أنتوني غدنز. علىءلإجة لئظ. ترجمة: فايز الصُّياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 360.

إلا أنّ النظرية المادية التاريخية تربط اضطهاد المرأة وسلبها حقوقها وكل أشكال التمييز ضدها بظهور الملكية الخاصة والطبقية في المجتمع، التي برزت مع ظهور الطبقة البرجوازية الرأسمالية.

أما ماركس فقد اعتبرت المرأة مورداً بشرياً مهماً يستوجب الاستفادة من طاقته في التنمية، ونظرت إلى الثورة الصناعية باعتبارها من أهم العوامل التي ساهمت في إحداث التغيرات الاجتماعية التي دفعت المرأة للخروج إلى العمل.[1]

مع ذلك لم يكن وضع المرأة في أحسن الأحوال، بحيث أنها تعرضت في ظل ظروف العمل لأبشع مظاهر الاستغلال، سواء من حيث طبيعة الأعمال التي اختصت بها، أو من حيث حقوقها المادية والمعنوية

وقد ارتبط مصير المرأة العاملة بمصير الطبقة العاملة وأي تغيير إيجابي في وضعية المرأة مرتبط بانتصار الثورة الاجتماعية التي كانت تقوم بها الطبقة العاملة ضد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وقد أدت هذه الثورة الاجتماعية إلى تغيرات في البنى الاجتماعية، حيث تم توزيع جديد لأدوار ووظائف الأفراد داخل المجتمع ، لأن النمط المعيشي تغير، وهذا التغير ساهم في فتح مجالات فرص التعليم والتكوين أمام المرأة ليمكنها من العمل الذي يصنع لها مكانة اجتماعية وعائد مادي تساهم من خلاله في المصاريف الأسرية.

---

[1] شلوف فريدة. المرأة المقاولة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2009/2008، ص21.

لقد كانت الحاجة المادية أهم دافع لطلبها العمل، مما أجبرها على محدودية فرص العمل المناسبة لطبيعتها وظروفها.

أما [illegible] فهي تتأرجح بين ثلاث اتجاهات:[1]

[illegible]: هو تقليدي محافظ يري المرأة كائنا ضعيفا جسما وعقلا ويحصر دور المرأة في الأمومة بمفهوم الرعاية الزوجية بمفهوم الخضوع، ويعترضون على عمل المرأة خارج البيت في المدن، لكنهم لا يعترضون على عملها الشاق داخل الحقول في الأرياف.

وهنا يظهر التناقض في موقفهم، إذ نفهم من هذا أن هدفهم هو الوقوف في وجه التغيير حرصا على الأوضاع التقليدية و خوفا من ضياع حقوقهم المكتسبة.

[illegible]: ظهر ما بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أصحابه لديهم نظرة متحررة نسبيا، فهم يفضلون بقاء المرأة تحت رعاية الرجل مع الاعتراف لها بحق العمل، لكن في نطاق وظائف معينة تنسجم وطبيعة المرأة مثل التمريض، التعليم والخياطة وما شابه ذلك، هنا يصبح عملها مرغوبا ومقبولا لكونه يساعد على زيادة دخل الأسرة، دون أن يجعلها تتساوى في الحقوق مع الرجل.

---

[1] شلوف فريدة. المرأة المقاولة في الجزائر، مرجع سابق، ص24.

ئ‌لإةجئ‌ظ‌ك‌ئ‌ئ‌ت: وهو اتجاه وليد الحداثة والديمقراطية، دعاته من الطبقة المثقفة، متحرر، متفتح يساوي بين الحقوق والواجبات للمرأة والرجل ، ويطالب أصحاب هذا الاتجاه بفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل بمختلف أنواعه.

ظ‌ك‌جـ هـز بـ ظ‌ك لسئذقبئ‌لإفة شئخي بـ

مع ولوج المرأة مجال العمل المأجور ومباشرتها للعمل المقاولاتي، بدأت المفاهيم تتغير وتتبدّل، وبرزت على مستوى النقاش الفكري مجموعة من المفاهيم الجديدة، فقد ظهر مفهوم النوع الاجتماعي[1]؛ الذي يشير إلى التوقعات الاجتماعية حول السلوك الذي يعتبر مناسباً للأفراد من الجنسين، ولا تشير الجنوسة إلى الخصائص البدنية التي يختلف بها الرجال عن النساء، بل إلى السمات التي وضعها وأسبغها المجتمع على الرجولة والأنوثة[2].

تعتبر نظرية الجنوسة (النوع الاجتماعي) حالياً من أهم النظريات التي تُعنى بالمرأة ومشاركتها الاقتصادية والتنظيمية، ليس فقط كامرأة عاملة، بل كرائدة أعمال.

تقوم هذه النظرية على ضرورة إدماج النوع الإجتماعي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وخاصة في المجال الإقتصادي والسياسي، فالنوع الإجتماعي من وجهة

---

[1] بالإضافة إلى مفهوم الجنوسة، نجد استخدام مفهوم الجنس للإشارة إلى الاختلافات الفزيولوجية التي تميز الرجال عن النساء.

[2] أنتوني غدنز. علم الاجتماع. ترجمة: فايز الصُّياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 747.

نظر السوسيو إقتصادية يعني أن المرأة يجب أن يكون لها الحق في العمل والمشاركة مثلها مثل الرجل.

فمع بروز الحركات النسوية منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين أدى إلى التعمق في دراسة العلاقات الجنوسية في جميع المؤسسات في المجتمع بما في ذلك البيروقراطيات والمنظمات، ولم تقصر العلوم الاجتماعية النسوية اهتمامها على الخلل الواضح في الأدوار الجنوسية في المنظمات بل تجاوزته إلى استقصاء الطرق التي تطورت في هذه المؤسسات بتحيز واضح اتجاه القضية الجنوسية.

وترى هذه المدرسة أن ظهور المنظمات والبيروقراطيات الحديثة وخصائص التوزيع المهني فيها قد انطلقت من تصور جنوسي محدد. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المفاهيم الجنوسية قد تغلغلت ورسخت في صلب البنية الهيكلية للمنظمات الحديثة، فالبيروقراطيات من ناحية تتسم بما يشبه الفصل والعزل بين الجنسين من الناحية المهنية البحتة.

فمع تزايد أعداد النساء الكبيرة التي دخلت سوق العمل، اتضحت بنية جديدة للمجالات المهنية بحيث أدخلت النساء في الوظائف القليلة الدخل والروتينية الطابع وتخضع هذه الوظائف في جميع الحالات للرجال الذين يتولّون مناصب أعلى في المؤسسة، واستخدمت النساء في تلك الأثناء باعتبارهن مصدراً رخيصاً وقليل الكلفة، ويمكن الاعتماد عليه ولكنهن لم يتمتعن بالفرص نفسها التي يحظى بها الرجال لتنمية قدراتهن وتحقيق التقدم الوظيفي في المؤسسة، أما الناحية الثانية التي تركز عليها المدرسة النسوية فهي أن النساء أسهمن بدور بالغ الخطورة في مساندة الرجال ودعمهم لتعزيز سيطرتهم على المؤسسة. ففي موقع العمل تولت المرأة وظائف روتينية قد تبدو

في ظاهرها قليلة الأثر مثل أعمال السكرتارية والطباعة إلا أن هذه الأنشطة قد أسهمت في التقدم والنجاح للرؤساء الرجال الذين أصبح بوسعهم المزيد من الترقية والكسب[1].

ك لآ ك لسئذق بئإفة شئخ ب

في العقود الأخيرة، ونتيجة زيادة نفوذ المرأة في الحياة العامة، واقتحامها لسوق العمل بقوة، وتزايد نشاط منظمات الدفاع عن حقوق المرأة وتعالي دعوات المساواة بين الجنسين بدأت الدراسات الاجتماعية تتجه نحو إثارة القضايا المتصلة بموضوعات المرأة، بل أكثر من ذلك تتابعت النقاشات حول بحث البعد الجنوسي (النوع البشري)، وقضايا اللامساواة بين الجنسين في مختلف المجالات الاجتماعية.

ونتيجة التطورات الديمغرافية التي عرفت زيادات مرتفعة في معدل النساء في المجتمعات، تزايدت دعوات المنظمات والمؤسسات الدولية إلى زيادة إتاحة فرص تمكين النساء من المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية.

وتبقى المشاركة في العمل أهم مظاهر المشاركة الاقتصادية، بحيث أصبح العمل محور ومرتكز النشاط الاقتصادي، من أجل ذلك سوف أركز في دراستي على عمل المرأة باعتباره أهم مؤشرات مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

لقد ناقش تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 موضوع المشاركة الشعبية[1] سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وعبّر عن ذلك من خلال تأكيده على كون

---

[1] أنتوني غدنز. عل ئإجة لئظ. المرجع السابق، ص 421.

التنمية هي: تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس؛ بمعنى التنمية يجب أن تكون استثماراً في قدرات ومهارات الناس، وهي تنمية من أجلهم، بحيث يكون هدف التنمية تمكينهم من الاستمتاع بنتائج النمو الاقتصادي والعدل في توزيع ثماره، والتنمية هي أيضاً منح الناس الحق في المشاركة في صنع قرارات التنمية واستراتيجياتها.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2013، تم تجديد التأكيد على موضوع المشاركة الشعبية في التنمية، واعتُبِرت من بين التحديات الكبرى التي تواجه التنمية في البلدان المتخلفة.

إنّ الإنسان هو صانع التنمية وهو في الوقت ذاته هدفها، وهكذا يتم تحقيق الأبعاد الرئيسية للتنمية؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فبالمشاركة الاقتصادية يتحقق صنع التنمية، وبالمشاركة الاجتماعية والسياسية يتم تحقيق أهداف التنمية.

فالمشاركة الشعبية بمعنى تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في صياغة استراتيجيات التنمية، ومن خلال موضوع المشاركة تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل هذه المشاركة.

وحتى تكتمل عناصر المشاركة الشعبية، تم التأكيد على ضرورة تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية؛ سواء السياسية أو الاقتصادية، فصدر من أجل ذلك عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقرير التنمية البشرية لعام 1995؛ الذي ناقش بتفصيل المشكلات المرتبطة بمشاركة المرأة خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية.

---

(1) Programme des Nations Unies pour le developpement (PNUD). **Rapport mondial sur le developpement Humain 1993**. Voir : http://www.undp.org.

وفي سنة 2005 صدر التقرير الرابع حول التنمية الإنسانية العربية[1] يبحث في موضوع نهوض المرأة العربية، ويضع التقرير المرأة في صلب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فإذا كانت المرأة نصف سكان العالم، فإن المجتمعات الإنسانية تحتاج إلى نصف المشاركة.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت للمرأة في البلدان العربية، إلا أنّ التقرير بحث بشكل تفصيلي العوائق التي لا تزال تشكّل تحدياً كبيراً في طريق تمكين المرأة من تنمية قدراتها وتمكينها من خياراتها.

يرى التقرير أن لدى المرأة والرجل على حد سواء، ولمجرد كونهما من البشر، حقا أصيلا بالتمتع في حياة كريمة على الصعيدين المادي والمعنوي. وذلك هو الهدف الأسمى للتنمية الإنسانية.

من هنا، ينظر التقرير إلى نهوض المرأة في إطار يجمع بين الحقوق الإنسانية، والتنمية الإنسانية، كما أن نهوض المرأة، في نطاق الحقوق الإنسانية جزء من تمتع المجتمع بالحرية، في تعريفها الأكثر شمولا. ولا ينحصر تعريف الحرية هنا بتمام التمتع بالحريات المدنية والسياسية، وهما عماد المواطنة. ولكنه يمتد أيضاً إلى

---

[1] للإشارة فقد صدر أول تقرير حول التنمية البشرية خاص بالبلدان العربية في عام 2002 بعنوان: تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة. وخُصص التقرير الرابع لموضوع النهوض بالمرأة، الذي صدر في سنة 2005 بعنوان: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

التحرر من الجهل والمرض والعوز والخوف، ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية.

وفي سياق مفهوم التنمية الإنسانية فإن نهوض المرأة يستلزم:

ـــ المساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية، وتوظيفها بين النساء والرجال.

ـــ ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء، على قدم المساواة مع الرجال.

ـــ الإقرار بوجوه الاختلاف بين الجنسين واحترام هذا الاختلاف، فالنساء مختلفات عن الرجال، بيد أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أنهن ناقصات، ولا ينبغي على الإطلاق استخدام هذا الاختلاف لمساندة النظريات الداعية إلى عدم المساواة بين النوعين أو إلى أي شكل من أشكال التمييز بينهما.

من الوجهة التاريخية، تباينت أهداف المنظمات النسائية غير الحكومية المختلفة، فقد ركز بعضها على المساواة في الحقوق وازالة مظاهر التمييز الراسخة في القوانين العربية، سواء منها ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية أو الضمانات الاجتماعية. واستهدف بعضها الآخر الأنشطة التنموية الخيرية، من خلال تقديم القروض ودعم المشروعات المدرة للدخل للنساء، أو الخدمات في ميادين الصحة والتعليم والقطاعات الأخرى. ولم تركز إلا قلة نسبية من هذه المنظومات على تمكين المرأة بوصفه هدفا جماعيا ومهمّة يتولاها المجتمع بأكمله[1].

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006، ص 1.

ك لـاحـتـكتئمى

كعءئ لكـكخي لـ هغـغفي بـ ءئلإجة لئـعي بـ ءئلإفة شئخي بك لسئذقبكك لـلآب غى كعع لك

لا شك أنّ خروج ومشاركة المرأة في العمل المأجور قد ساهمت فيه مجموعة من التطورات والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ التي خضعت لها المجتمعات الإنسانية، وتكاد تكون مجموعة العوامل الأربعة الآتية أهم تلك العوامل:

1 غكعءئ لكـكخي لـ هغـغفي بـ: وتختص بالنمو السكاني المتسارع، وارتفاع وزيادة نسبة النساء في التركيبة السكانية بسبب الحروب والهجرة، وبتزايد شريحة النساء المعيلات، كل تلك العوامل أدّت بالمرأة إلى زيادة الطلب على العمل المأجور من أجل تحقيق الاكتفاء المادي، وتلبية الاحتياجات الخاصة.

إضافة إلى تراجع معدلات الخصوبة لدى النساء، بسبب ثقافة تنظيم الولادات، مما أتاح لها فرصة التفرغ أكثر لممارسة نشاطات اقتصادية خارج البيت.

2 غكعع هك ءئلإجة لئـعي بـ: يستند المجتمع في بنائه إلى شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية النمطية المكوّنة لمختلف الجماعات والنظم الاجتماعية، ولما كانت تلك العلاقات في تفاعل مستمر وخاضعة في تغيرها لمختلف عوامل التأثير والتأثّر، فهذا ينعكس على مختلف وحدات البناء الاجتماعي.

وسوف نركز على التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة، بسبب علاقتها الواضحة والمباشرة بخروج المرأة إلى العمل.

كانت الأسرة التقليدية تتولى جميع الوظائف التي تلبي حاجيات الفرد، فكانت تُناط بها الوظيفة الاقتصادية المرتبطة بتأمين الحاجيات المادية، كما أنيطت بها وظيفة الدفاع وتحقيق الأمن للأفراد، بالإضافة إلى ذلك شكّلت وظيفة التعليم والتنشئة أهم وظائفها.

لكن مع تطور المجتمعات البشرية بدأت تلك الوظائف في التقلص والانحصار لصالح مؤسسات اجتماعية أخرى، وذلك بفضل تخصيص وتقسيم العمل؛ الذي أدى إلى تشكّل مؤسسات جديدة تنهض بتلك الوظائف التي كانت تختص بها الأسرة، كمؤسسات التربية والتعليم والمؤسسات الاقتصادية، والمؤسسات الأمنية، وغيرها من المؤسسات التي لا زالت في تطور مستمر نتيجة تطور وتعقّد المجتمعات البشرية الحديثة.

ولا شك أنّ واقع المرأة في ظل هذه التغيرات الاجتماعية قد تأثر وتغيّر، وانعكس على مستوى وظائفها الاجتماعية التي كانت تقوم بها في ظل الأسرة البسيطة.

فمع تقلّص أدوارها الاجتماعية داخل الأسرة وزيادة أعباء وتكاليف الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية، زادت الأعباء على الأسرة مما اضطرها إلى الخروج إلى طلب العمل المأجور من أجل مساعدة الزوج أو الأب في إعالة الأسرة.

3 غطعئ لكئلإفة شئخي ب: لا اختلاف بين علماء الاجتماع أنّ الثورة الصناعية كانت وما تزال تعتبر أهم عوامل التغير الاجتماعي والثقافي في العالم كله، ولا يزال التطور الاقتصادي الذي يتحقق نتيجة الثورات الصناعية يدفع المجتمعات إلى مضاعفة الجهود لاستغلال كل الموارد المادية والبشرية لتلبية الطلب المتزايد على الإنتاج.

وفي ظل هذه الظروف أصبح الطلب على عمل المرأة واقحام مشاركتها في مجالات الإنتاج الاقتصادية مطلباً ملحاً، خاصة في ظل تزايد معدلات الإناث في المجتمعات؛ بفضل تحسن عوامل التنمية البشرية، من حيث ارتفاع معدلات الدخل، وتحسن الرعاية الصحية، وتراجع معدلات الأمية بين النساء.

إضافة إلى ذلك وفّر التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي بعض الوسائل والخدمات التي خففت من أعباء العمل المنزلي، الذي كان يرهق المرأة ويصرفها عن التفكير في القيام بأي نشاط خارج عملها في البيت.

4غ ك ع ء ك ك ق ئ ب: وتبرز بشكل واضح في تغير القيم والعادات والتقاليد وتصورات أفراد المجتمع اتجاه المرأة وأدوارها ووظائفها؛ بحيث تحولت النظرة السلبية لخروج المرأة إلى العمل إلى نظرة إيجابية بل ضرورية من أجل المساهمة في الرفع من دخل الأسرة.

وقد ساهم في ذلك زيادة نسبة النساء المتعلمات، وتطور وسائل الإعلام والاتصال مما مكّن النساء من تطوير وعيهن بقضاياهن وسهّل عليهن مجالات التفاعل والتواصل.

إلى جانب ذلك تطورت مشاركتهن في المجتمع المدني، وتزايد نضالهن من خلال المنظمات الحقوقية من أجل المطالبة بحقوقهن، فكان من نتائج ذلك تطوير قوانين الأسرة.

ولقد نتج عن تلك العوامل ظروفاً جديدة خاصة بمكانة المرأة ودورها في المجتمع، شكّلت دوافع رئيسية لخروجها لطلب العمل المأجور. أهم تلك الدوافع[1]:

1 غ طكتعلى: لقد كان لتعلّم المرأة الدافع الأبرز في خروجها للعمل، بحيث زاد من مكانتها الاجتماعية ورفع من مستوى طموحاتها في الحياة إضافة إلى وعيها بحقوقها، ومكّنها من تأكيد قدراتها على ممارسة أعمال غير تقليدية، بل أعمال كان لا يختص بها إلا الرجل، وخاصة الوظائف الأمنية والعسكرية.

2 غ طكحئج بئلإفة شئخي ب، وتحقيق الرفاهية وتأمين المستقبل والتطلع إلى مستوى أفضل، وحاجة المرأة لكسب قوتها لتحقيق متطلباتها الشخصية، وحاجة أسرتها لدخلها لتلبية الحاجات الاقتصادية المتزايدة بتزايد التطور التكنولوجي.

3 غ وئتائ ة طكئ ة، ونقصد به طموح المرأة ورغبتها في إثبات كفاءتها وقدراتها في شغل الأعمال التي كان يختص بها الرجال دون النساء، وأيضاً تحقيق المكانة الاجتماعية والتحرر من الوضعية التقليدية التي وضعها فيها المجتمع بصفتها أمًّا وزوجة وربة بيت فقط.

4 غ سطك ه ة طكئ ع: نتيجة التطور التكنولوجي توفرت للمرأة تكنلوجيات حديثة لخدمات البيت كآلات غسيل الملابس والصحون وغيرها مما عوّض القوة الجسدية

---

[1] بن زيان مليكة. ع طكر ج ب ئ ع قئزئة ئ ع و طكعلإفئ ة ئلآز ي ب. رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة قسنطينة، ص48.

التي كانت تبذلها، وخلق بذلك للمرأة وقت فراغ واسع لا تجد فيه ما تشغله، مما دفعها إلى البحث عن عمل مأجور خارج البيت.

ك لـا حـتـك ئـلـئـت

لـعـقـئـ ة ةـخـجـئـ ة خـذ شـتـك لـلآـبـكـكـع ك

نذكر فيما يلي أهم المعيقات التي تحول دون فرص تمكين المرأة من المشاركة في الحياة الاقتصادية:

ك لـعـقـئـ ةـئـلإجـة لـئـعـي بـ: وتختص بالدور الاجتماعي للمرأة العربية بشكل خاص؛ فإنها تقوم بأدوار مزدوجة، تسعى من خلالها التوفيق بين عملها الوظيفي، وعملها داخل بيتها، فالمرأة وخاصة الأم بخروجها إلى العمل تواجه مشكلة التكفل بأطفالها، مما ينعكس على مستوى أدائها الوظيفي، وبالتالي يؤثر على مسارها المهني.

كذلك تسود في المجتمع التصورات التي تنظر إلى المرأة نظرة دونية، وتكرّس التحيز للرجل وتفرض الوصاية الدائمة له، وهذا نلاحظه في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، حيث تسود ثقافة السلطة الأبوية، نظراً لطبيعة البناء الهرمي للأسرة العربية التي تقوم على التمايز وتقسيم العمل فيها على أساس الجنس والعمر، وذلك بتسلط الذكر على الأنثى والكبير على الصغير.

كما أنّ المجتمع لا يتقبّل للمرأة أن تمارس كل أشكال الوظائف، ويضع قيوداً وشروطاً على بعضها.

ك لعوقئ ة ئلإفة شئخي ب: ترتبط أهم تلك المعيقات بضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات، وبسياسات التوظيف التي لا تشجع الطلب على العمل النسوي، بالإضافة قلة مهارة وخبرة النساء المهنية.

ك لعوقئ ة تك قئفي ب، من خلال سيادة بعض القيم والعادات والتقاليد التي تنظر إلى المرأة على أنها أداة لتزويد المجتمع بالسكان.

وقد وضعت تلك العادات الكثير من القيود على عمل المرأة خارج البيت، كتقييدها بأنواع محدودة من الأعمال، كرفض الأعمال الليلية، والأعمال الشاقة، والأعمال البعيدة عن البيت والتي تتطلب السفر والتنقل.

كما تصوّر بعض التقاليد المرأة النموذجية بكونها أماً وزوجة في أسرة يعيلها الرجل، وهذا التصور انعكس على اهتمام المرأة باستقلاليتها الاقتصادية، وقلّلت من أهمية العمل في حياتها، وتحددت نظرتها إلى العمل باعتباره مورداً مادياً وليس فرصة لتنمية قدراتها.

وتفسر كثير من الدراسات عوامل ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء العربيات خاصة بهيمنة الثقافة الذكورية، مما يجعلهن مَعولات من قبل الرجال، وهذا يترتب عليه أولوية الرجال في الحصول على العمل والتمتع بعوائده.

ك لـاحـتـكـمـؤظـ

ك ـكـع لـكـكـمـز هـ غـيـكـ جـوـئـذ

آ ـلـي: ع لـكـك لـذآ غـيـك لـذحـكـ بـئـلإ زـقـع لـئـفـي بـ

كان المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية مجتمعاً زراعياً رعوياً، ومارست المرأة في ظل هذا النمط الإنتاجي أعمالا منزلية مختلفة وشاقة، فعملت إلى جانب عملها البيتي اليومي، ورعاية أطفالها، في الرعي، والزراعة.

وبسبب السياسات الاستعمارية التي مورست على الأهالي، والاعتداء على ممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم، وتهجيرهم إلى مناطق جبلية وعرة، كل ذلك زاد من شقاء المرأة وضاعف من أعبائها.

ومما ضاعف من أعمال المرأة والتزامها بأعمالها المنزلية، ارتفاع معدلات النساء الأرامل في المجتمع بسبب الثورات الشعبية واندلاع الحرب التحريرية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الرجال، مما جعل المرأة في وضع أكثر مسؤولية لإعالة أسرتها.

أما عمل المرأة المأجور فقد اقتصر على ممارسة بعض الحرف التقليدية والزراعية والنسيجية، وأعمال التنظيف في البيوت، وذلك بسبب ضعف مستواها التعليمي، وقلة إمكانياتها ومهاراتها.

أما المرأة في المدينة فقد كانت أسيرة عادات وتقاليد جعلتها لا تغادر المنزل إلا لضرورة وبرفقة، ومع هذا استطاعت أن تحول البيت إلى ورشة عمل، فكانت الحياكة والنسيج وغزل وتصفيف الصوف والقطن والحرير وصباغة الصوف وحرفة الطرز على الصوف والقطن كل هذه الأعمال كانت تقوم بها نساء داخل البيت للتتقاضى عليها أجرة تساهم بها في مصاريف البيت.

ورغم هذا الدور الاقتصادي الذي كانت تقوم به المرأة في هذه الفترة إلا أن المجتمع لم يكن يعترف لها بذلك، لأنه جعل من الرجل الوحيد الذي يملك القدرة الاقتصادية من إنتاج وشراء رغم أن الحياة العملية لا تتوافق مع ذلك بطريقة ما، لأن المرأة حسبما ذكر في الجزائر أنه كان لها نشاطها التجاري الذي سمح لها بتحقيق استقلالية مادية ولو بسيطة كانت في الغالب لا تحاسب عليها من طرف الرجل لأنها ضعيفة ولأنه يعلم أنها ستساهم بها في مصاريف البيت والأبناء فهي بذلك تؤدي دور اقتصادي في تسيير البيت، كل هذا يجعلنا نفهم أن المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري كانت مقاولة لكن بخصائص غير الخصائص المعروفة اليوم[1].

تئهيئ:ك لـلآـطـكعـئـ كـ بـ غـى لـذـحـكـ بـئـلإـ زـقـ لـلإـك

بعد استقلال الجزائر، كان من أولويات السلطة الحاكمة إعادة بناء مؤسسات الدولة، وأعطت أهمية متميزة للمؤسسات التعليمية من أجل تمكين جميع المواطنين من التعلّم من دون تمييز بين الذكور والإناث، ورغم ضعف التحاق الإناث بالمدارس في السنوات

---

[1] شلوف فريدة. المرأة المقاولة في الجزائر. رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، 2009/2008، جامعة قسنطينة، ص 43.

الأولى للاستقلال، بحكم العوامل الاجتماعية والثقافية؛ إلا أنّ زيادة وعي الرجال بأهمية تعليم المرأة، وتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ساهمت في تزايد تمدرس المرأة.

هذا العامل لعب دوراً رئيسياً في اكتساب المرأة مستوى تعليمي منحها مكانة اجتماعية، خوّلتها تولّي مناصب عمل مهمة.

ولقد عبّر الميثاق الوطني لسنة 1976 عن هذه التوجهات بوضوح عندما أكد على ضرورة توفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ المرأة مكانتها في المجتمع لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني[1].

وفي ظل تبني الجزائر للنهج الاشتراكي كانت البنية الاقتصادية للبلاد مبنية على أساس المؤسسات العمومية، فعملت على فتح أبواب مؤسساتها لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل، وكان دخل فرد واحد من العائلة يكفي لإعالة كل الأسرة فلم تضطر المرأة للخروج للعمل، ولكن مع تغير الأوضاع الاقتصادية في سنوات السبعينات والتي نتج عنها تسريح مكثف للعمال أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطا اقتصادية اضطر بسببها مسؤول العائلة بقبول خروج زوجته وأخته وابنته للعمل من أجل مساعدته في مصروف المنزل، خاصة أنها قطعت شوطا من التعليم يؤهلها للبحث عن العمل، وقد ساهمت الدولة بشكل كبير في توعية وتوجيه الفكر الشعبي لتقبّل الأفراد عمل المرأة؛ لما يرجع بالفائدة للأسرة والمجتمع والاقتصاد

---

[1] الميثاق الوطني الجزائري 1976.

الوطني. ومع هذا التغير الحاصل في نوع اليد العاملة ونظرا للدخول المكثف للمرأة في مجال العمل، عملت الدولة على إيجاد حلول لرعاية الأطفال فأنشات مؤسسات تقوم برعايتهم واستيعابهم محاولة حل مشكل كبير للمرأة[1].

وقد توالت القوانين محدثة تطورا هائلا فاعتبرت المرأة عضوا فاعلا في المجتمع، فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة، مساوية بينها وبين الرجل، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة، دون المساس في أغلب الأحيان بالقيم الروحية والعقائدية للمجتمع الجزائري، وقد استفادت المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل من عدة مزايا منها أنها استطاعت أن تفرض نفسها كعضو فعال، لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة، ومشاركتها في النقابات وانفتاحها على المجتمع. وعملت على فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق؛ والسبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها وارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي، فأصبحنا نجدها في الإدارة وفي الجيش وفي الصناعة والتعليم والصحة والتجارة وهي اليوم مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي[2].

---

[1] عدمان رقية. المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2008/2007، ص 53.

[2] تاج عطاء الله. المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006، ص 37.

ثانيا: حالة حياة الأحياء فيظهر على كل منها ما يلي[1]

لقد أكدت آخر الإحصائيات المتوفرة حول النشاط الاقتصادي في الجزائر أن عدد النساء الجزائريات الناشطات في تزايد مستمر، حيث قُدّر بـ 8568221 في شهر سبتمبر 2001[2]، بينما قُدر في أفريل 2014 بـ 2288000 ، وهذا راجع إلى الإجراءات والسياسات التي تبذلها الدولة في دعم تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، كما يرجع في الدرجة الأولى إلى المكانة الاجتماعية التي بلغتها بفضل تعلمها وزيادة وعيها بقضاياها، وتمكنها من إثبات ذاتها وفرض قدراتها.

جدول 01: توزيع السكان الناشطين ومعدل النشاط الاقتصادي بحسب الجنس في الجزائر سنة 2014

	السكان الناشطين (بالالف)			معدل النشاط الاقتصادي (ب %)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
المجموع	9429	2288	11716	66,3	16,3	41,5
%	80.47	19.53	100			

المصدر: المؤسسة الوطنية للإحصائيات: **O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671**

---

[1] جميع الإحصائيات التي اعتمدت عليها في تحليل عمل المرأة في الجزائر مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، نقلاً عن نشرية حول معطيات التشغيل والبطالة، رقم 671، أفريل 2014، أما الجداول فقد أُخذت من المصدر نفسه، لكن قمت بإعادة تركيب بعضها بحسب ما تقتضيه العناصر المدروسة.

[2] O.N.S . Données statistiques 2001.N° 343

من خلال الجدول يتبين أنّ إجمالي السكان الناشطين في الجزائر حسب تعريف المكتب الدولي للعمل11.716.000 شخص خلال شهر أفريل 2014، وتخطّى إجمالي السيدات الناشطات اقتصادياً عتبة 2 مليون (2.288.000) مشكّلة 19.5% من إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً.

طجدول 02: توزيع السكان الناشطون ومعدل النشاط بحسب الجنس والفئات العمرية

	السكان الناشطين (بالالف)			معدل النشاط الاقتصادي (ب %)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
19-15 سنة	316	39	355	19,2	2,4	10,8
24-20 سنة	1202	264	1467	61,6	14,2	38,5
29-25 سنة	1657	574	2231	86,9	33,3	61,5
34-30 سنة	1524	452	1975	92,2	27,6	60,0
39-35 سنة	1160	324	1484	90,5	22,7	54,8
44-40 سنة	1091	254	1345	92,3	20,2	55,1
49-45 سنة	919	187	1106	91,1	17,7	53,6
54-50 سنة	769	118	887	82,1	12,2	46,6
59-55 سنة	477	46	523	62,5	6,2	34,8
60 وأكثر	313	31	344	16,6	1,8	9,6
المجموع	9429	2288	11716	66,3	16,3	41,5

طك لـ شخذ: **O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671**

وتشير المعطيات إلى أنّ عدد الإناث الناشطات بلغ 574000 في الفئة العمرية 25 ــ 29 سنة، بمعدل 33.3%، ثم تأتي الفئة العمرية 30ــ 34 سنة، بمعدل 27.6%، وهذا يعكس طبيعة المجتمع الجزائري؛ الذي تغلب عليه فئة الشباب.

ط ك ج خ ك 03: توزيع السكان المشتغلون بحسب الجنس والصفة القانونية للنشاط (بالألف)

	الذكور		الاناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الحضري						
عمومي	**2185**	**39,5**	**985**	**65,3**	**3170**	**45,0**
خاص ومختلط	**3348**	**60,5**	**523**	**34,7**	**3871**	**55,0**
المجموع	**5533**	**100**	**1508**	**100**	**7041**	**100**
الريفي						
عام	**938**	**30,6**	**229**	**50,5**	**1168**	**33,1**
خاص ومختلط	**2132**	**69,4**	**225**	**49,5**	**2357**	**66,9**
المجموع	**3070**	**100**	**454**	**100**	**3524**	**100**
المجموع						
عام	**3124**	**36,3**	**1214**	**61,9**	**4338**	**41,1**
خاص ومختلط	**5480**	**63,7**	**748**	**38,1**	**6228**	**58,9**
المجموع	**8603**	**100**	**1962**	**100**	**10566**	**100**

ط ك ل ش خ ذ: **O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671**

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ 10.566.000 شخص، أي بنسبة 27.1% من إجمالي عدد السكان[1]، وتشكل اليد العاملة النسوية 18.6% من إجمالي المشتغلين أي 1.962.000 مشتغلة، عرفت بذلك زيادة بلغت نقطة كاملة مقارنة بسبتمبر 2013.

ومن بين السكان المشتغلون لدينا 7041000 مشتغل في مجتمع حضري، من بينهم 5533000 ذكور، و1508000 إناث، ولدينا 3524000 مشتغل في مجتمع ريفي، من بينهم 3070000 ذكور، 454000 إناث.

وفيما يخص نسبة العمالة التي تعرف بنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت 37.5 % على المستوى الوطني (60.5% لدى الذكور و14% لدى الإناث).

والضعف الملاحظ لعمالة المرأة مقارنة بعمالة الرجل، رغم ارتفاع نسبة النساء الناشطات؛ يؤشر على وجود عوامل اجتماعية وثقافية تحول دون دخول المرأة لسوق العمل.

أما فيما يخص توزّع المشتغلين بين القطاع العام والخاص، فنلاحظ أنّ النساء يغلب عليهن التوجه إلى العمل في القطاع العام (نسبة 61.9% نساء، 36.3% رجال)، بينما يفضل الرجال القطاع الخاص (نسبة 63.7% رجال، و38.1 نساء)، وهذا بسبب كون القطاع العام أكثر أماناً وأقل استغلالا للعامل في نظر المرأة، بالإضافة إلى كونه يحفظ حقوقها ويوفر لها ظروفاً أكثر ملاءمة للتوفيق بين وظيفتها وعملها المنزلي.

---

[1] يتم حساب نسبة الشغل بقسمة إجمالي السكان المشتغلين على عدد السكان الإجمالي؛ الذي يقدّر بـ 38.500.000 نسمة.

ك ج خ ك 04: توزيع المشتغلون بحسب الجنس وقطاع النشاط الاقتصادي

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الحضري						
الزراعة	226	4,1	10	0,7	237	3,4
الصناعة	709	12,8	265	17,6	974	13,8
بناء واشغال عمومية	984	17,8	27	1,8	1011	14,4
التجارة وخدمات	3614	65,3	1205	79,9	4820	68,4
مجموع الحضري	5533	100	1508	100	7041	100
الريف						
الزراعة	706	23,0	65	14,3	770	21,9
الصناعة	252	8,2	103	22,7	355	10,1
بناء واشغال عمومية	727	23,7	5	1,1	732	20,8
التجارة وخدمات	1385	45,1	281	61,9	1667	47,3
مجموع الريف	3070	100	454	100	3524	100
المجموع						
الزراعة	932	10,8	75	3,8	1007	9,5
الصناعة	961	11,2	368	18,8	1329	12,6
بناء واشغال عمومية	1711	19,9	32	1,6	1743	16,5
التجارة وخدمات	5000	58,1	1487	75,8	6486	61,4
المجموع	8603	100	1962	100	10566	100

ك ل شخ ذ: **O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671**

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغّل أكثر من نصف اليد العاملة 61.4%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.5%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 12.6%، وأضعف نسبة للقطاع الفلاحي بنسبة 9.5%.

بالنسبة للنشاط النسوي فإنّ أعلى نسبة لنشاطهن تظهر في قطاع التجارة والخدمات بنسبة 75.8%، ويليها قطاع الصناعة بنسبة 18.8%، ثم قطاع الفلاحة الذي يشغّل ما نسبته 3.8%، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فلا يستوعب إلا نسبة ضعيفة جداً من النشاط النسوي، حيث مثّلت 1.6%.

وتفسير تفضيل توجه النساء نحو قطاع التجارة والخدمات راجع إلى عدم تطلّبه لمجهود بدني كبير، عكس نشاط البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ قطاع الخدمات يوفر للنساء وظائف ومهن تناسب وظائفهن المنزلية.

جدول 05: نسبة النشاط الاقتصادي ونسبة العمالة بحسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها %

	معدل النشاط الاقتصادي			نسبة العمالة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
المستوى التعليمي						
بدون مستوى	40,2	4,2	17,0	39,1	4,0	16,4
ابتدائي	72,0	8,3	42,9	66,8	7,6	39,7
متوسط	74,6	12,8	50,3	66,2	10,7	44,4
ثانوي	64,1	18,7	41,6	59,4	16,0	37,9
جامعي	67,7	48,4	57,0	61,2	40,7	49,8
الشهادات المحصل عليها						
بدون شهادة	61,4	7,2	34,0	56,3	6,4	31,1
شهادة التكوين المهني	85,8	44,7	69,6	77,0	37,3	61,3
شهادة التعليم العالي	84,8	70,3	76,8	76,3	59,1	66,9
المجموع	66,3	16,3	41,5	60,5	14,0	37,5

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

تبرز الإحصائيات المبينة في الجدول؛ أنّ 57% من مجموع السكان الناشطين ذوي مستوى جامعي، ومعدل النساء الناشطات من بينهم يمثل 48.4%، وهذا مؤشر معبّر وذو دلالة مهمة على التطور الذي تحقق على مستوى تعليم المرأة في المجتمع الجزائري.

أما نسبة عمالة النساء المتحصلات على مستوى جامعي فتمثل 40.7%، وهذا لا يمثل تمثيلاً مكافئاً لمعدل النساء الناشطات بنفس المستوى الجامعي، وهذه الأرقام تؤكد أنه بالرغم من المستوى التعليمي المتقدم الذي بلغته النساء في المجتمع الجزائري؛ إلا أنّ حصة تشغيل النساء تبقى ضعيفة.

جدول 06: اتجاهات البطالة بحسب الجنس والفئات العمرية لسنة 2014

	البطالون (بالألف)			معدل البطالة (ب %)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
19-15 سنة	95	16	111	29,9	42,6	31,3
24-20 سنة	246	95	341	20,4	35,9	23,2
29-25 سنة	211	107	318	12,7	18,7	14,3
34-30 سنة	112	49	162	7,4	10,9	8,2
39-35 سنة	69	29	98	5,9	9,1	6,6
44-40 سنة	46	17	63	4,2	6,6	4,7
49-45 سنة	21	8	30	2,3	4,4	2,7
54-50 سنة	16	3	19	2,0	2,4	2,1
59-55 سنة	9	0	10	2,0	1,0	1,9
المجموع	825	325	1151	8,8	14,2	9,8

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

يوضح هذا الجدول أنّ السكان البطالينـ حسب تعريف المكتب الدولي للعملـ قُدرتـ بـ 1.151.000 شخص وبلغت بذلك نسبة البطالة 9.8% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي حيث نسجل نسبة 8.8% لدى الذكور و 14.2% لدى الإناث.

ك ج خ ك 07: معدل البطالة بحسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة التعليمية

	الذكور	الإناث	المجموع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	**2,9**	**4,3**	**3,1**
ابتدائي	**7,3**	**8,8**	**7,4**
متوسط	**11,2**	**16,2**	**11,7**
ثانوي	**7,4**	**14,1**	**8,9**
جامعي	**9,7**	**15,9**	**12,6**
الشهادات المحصل عليها			
بدون شهادة	**8,2**	**10,7**	**8,5**
شهادة التكوين المهني	**10,2**	**16,7**	**11,9**
شهادة التعليم العالي	**10,0**	**15,9**	**13,0**
المجموع	**8,8**	**14,2**	**9,8**

ك ل ش خ ذ: **O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671**

تظهر الإحصائيات أن نسبة البطالة تزداد بين حاملي الشهادات الجامعية، وهذا راجع إلى كون هؤلاء أكثر طلباً على العمل الرسمي، وأكثر طلباً على العمل المتخصص، وهذا ما تؤكده كذلك نسبة البطالين من حاملي شهادات التكوين المهني.

الفصل الثاني

واقع المقاولة النسوية في الجزائر

ة لـيخ:

يهدف الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى بحث المفاهيم الخاصة بالعمل المقاولاتي، والسياق التاريخي الذي تطور في إطاره، وخصائص المقاولة النسوية، والعوامل التي دفعت المرأة إلى الاتجاه في مسار النشاط المقاولاتي؛ الذي يعتبر شكلاً جديداً من أشكال المشاركة النسوية في العمل.

ولكي نتمكّن من ضبط عناصر هذا الفصل، سوف نتناوله من خلال المباحث التالية:

ك لـاحـتـئلآ ك: مفاهيم حول المقاولة والنشاط المقاولاتي

ك لـاحـتـكتئمى: الإصلاحات الاقتصادية وتطور النشاط المقاولاتي في الجزائر

ك لـاحـتـكتئت: واقع المقاولة النسوية في الجزائر

ك لا ح ت ئ آ ه ك

ف ل ئ ي ل ح ه ك ي ك ف ن ئ ك ب ي ك م س ش ي ك ف ئ ذ ل إ ة ى

ف ل ه ل ي ك ع ك:

غالباً ما يرتبط العمل في أذهاننا بالنشاط الذي نبذله مقابل أجر محدد، وهذه النظرة كما لا يخفي نظرة مبسطة وغير دقيقة لمعنى العمل، بدليل أنّ كثيراً من الأنشطة التي نقوم بها رجالاً أو نساءً لا ينطبق عليها هذا المعنى، وخاصة تلك الأعمال التي تباشرها النساء في البيوت، وتتجاوز في أهميتها وصعوبتها ما يقوم به العمال في مؤسساتهم.

إذاً يشير مفهوم العمل، سواء كان بأجر أو بغير أجر، إلى تنفيذ مجموعة من المهمات تتطلب بذل الجهد العقلي/ النفسي أو العضلي، بغرض إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات البشرية[1].

ة ع ن ي ـ ي ك م س ش ي ك ف ئ ذ ل إ ة ى:

لقد تضمن مفهوم المقاولاتية مع بداية ظهوره في القرن السادس عشر على معاني المغامرة والمخاطرة وتحمل الصعاب، لارتباط تطوره بالحملات العسكرية الاستكشافية.

---

[1] أنتوني غدنز. علم الاجتماع. ترجمة: فايز الصُّياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 437.

إلا أنّ المفهوم مع بداية القرن الثامن عشر توسع تداوله في المجال الاقتتصادي ليتضمن معاني القدرة والرغبة في تنظيم وادارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء مشروع جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافأة الناتجة بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

ويستلزم هذا التعريف للمقاولاتية القدرة على اتخاذ القرارات، والاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع وتطوير المهارات من أجل تحسين عمليات الإنتاج.

باختصار يمكن اعتبار المقاولاتية هي القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال وتنظيم فرص الأعمال المتاحة من أجل خلق قيمة إضافية.

تعريف المقاول:

يُمكن النظر إلى المقاولة على كونها وحدة للإنتاج المادي أو الخدماتي، تعتمد على العمل، وعلى رأسمال تقني ومالي وبشري، لإنتاج منافع متعددة وخدمات مختلفة، وذلك لتلبية حاجات المستهلك.

---

[1] النجار جمعة صالح، والعلي عبد الستار محمد. الريادة وادارة الأعمال الصغيرة. عمان (الأردن): دار الحامد، 2008، ص 07.

تعريف المقاول:

يُعرّف جوزيف شومبيتر (J. Shumpeter) المقاول على أنه شخص يملك صفة الإبداع والابتكار وهو فرد نادر، ذو موهبة، يستطيع جذب أرباح كثيرة وأنه محرك التطور الاقتصادي. وهو شخص صاحب فكرة وتتوفر لديه الإرادة نحو النجاح، مدرك ولديه مرونة في التعامل وتتوفر فيع الرغبة في المخاطرة بشكل معقول، يمتلك المهارة في التنظيم[1].

تعريف المقاولة:

ليس هناك فرق بين المقاول كرجل أو كامرأة، فكلاهما مطالب بامتلاك قدرات خاصة، ومهارات متطورة، وارادة قوية في مواجهة المخاطر والصعوبات لإنجاح المشروع.

ومع ذلك يمكن القول بأنّ المرأة المقاولة هي التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تمتلك القدرة على خلق الفرص وتحمل خطر القيام بالأعمال، وكفاءة تسيير مواردها وتحمل مسؤولياتها.

تعريف المؤسسة:

يرتبط مفهوم المؤسسة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المقاولة، من أجل ذلك كان من الضروري تعريف المؤسسة وأنواعها، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، حتى تتضح كل عناصر الموضوع.

---

[1] شلوف فريدة. المرأة المقاولة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، 2009/2008، جامعة قسنطينة، ص 11.

ومن خلال مختلف التجارب التنموية يتضح أنّ مفهوم المقاولة ارتبط بمفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم تداول مفاهيم متقاربة للمؤسسات الصغيرة، لدرجة يصعب معها تحديد الفروقات الأساسية بينها؛ فقد تم تداول مفهوم المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، وهناك اختلاف كبير في تعريف كل نوع من هذه المؤسسات، والاختلاف يرجع إلى محدِّد واحد، هو اعتبار المعايير في التمييز بين هذه المؤسسات.

وهي إمّا معايير كمية، مرتبطة بحجمها، أي حجم العمالة بها، وحجم الأصول المعتمدة لديها، وحجم إنتاجها المتحقق، وحجم رأسمالها ورقم تداولها وأعمالها، بالإضافة إلى مستوى استهلاكاتها.

وأمّا المعايير النوعية فتختص بالأساليب الإدارية وأنماط الملكية، والمسؤولية، ومستوى استقلالية التسيير، والأهم من كل ذلك ما يتعلق بنوعية العمالة؛ من حيث درجة استخدام التكنولوجيا والمهارات والارتكاز على أنظمة التسيير الحديثة.

وبالرغم من تنوع وتعدد المعايير التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّ أكثر المعايير اعتباراً ما تعلّق بحجم العمالة، ورقم الأعمال والحصيلة السنوية.

وانطلاقاً من ذلك سوف نقدم أهم التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقر هيئة الأمم المتحدة في أحد تقاريرها بعدم وجود تعريف عالمي متفق عليه، وتقترح تعريفاً يستند إلى معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملان هامين في تحديد

الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة[1].

ك ل أ ز ز ئ ة ك ك غ ب ك ش غ ذ: هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.

ك ل أ ز ز ب ك ش ه ب ذ: يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

ك ل أ ز ز ب ك ل ة ض ب: وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

أما التعريف الأكثر شهرة والذي حظي باعتبار كثير من بلدان العالم، وأخذت به الجزائر في تعريفها لهذه المؤسسات، وهو لا يبتعد كثيراً عن التعريف الذي أوردته منظمة الأمم المتحدة؛ فهو التعريف الذي وضعه الاتحاد الأوربي سنة 1996 حيث عرّف المؤسسات كما يلي:

فالمؤسسة المصغرة، هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء.

---

[1] تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص6، 7.

والمؤسسة الصغيرة، هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

والمؤسسة المتوسطة؛ هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[2] .

وأهمية اعتبار معيار عدد العمال كمعيار أساسي في تعريف وتمييز هذه المؤسسات؛ كونه معيار ثابت وموحّد، وبالتالي يمكن قياسه وضبطه، ويترتب عليه إجراء مقارنات بين القطاعات وكذلك بين الدول.

وعليه؛ يتحدد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال القانون رقم 01ــ 18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال.

---

[1] تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – ص وض إ– 2002 ، ص21.

[2] راجع في تعريف تلك المؤسسات في الجزائر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01–18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المادة 4، ص7.

في المادة الرابعة من هذا القانون نجد تعريفاً مجملاً للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التي تمّ تحديدها بكونها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغّل ما بين 1 و250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استيفائها لمعيار الاستقلالية.

ثمّ يقدّم القانون في مادته الخامسة والسادسة والسابعة تعريفات تفصيلية لأنواع تلك المؤسسات كما يلي:

ط ل أ ز ز ب ط ل ة ص غ ي ر ة: تُعرّف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100و500 مليون دينار.

ط ل أ ز ز ب ط ل ش غ ي ر ة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار.

ط ل أ ز ز ب ط ل أ ش غ ر: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

ك لـاحـتـكتئمى

ئألأ شلإحـئ تئإلإفة شئخي بـ هقص هذكمسئرك فئذ لإلإتى غـىـك جـوئذ

لا شك أنّ السياق التاريخي لتطور الفكر والعمل المقاولاتي في الجزائر، هو ذاته سياق اعتماد الدولة الجزائرية لسياسة الإصلاحات الاقتصادية في نهاية القرن العشرين؛ بعد تخليها عن النموذج الاشتراكي في التسيير، وتبنيها لآليات اقتصاد السوق، التي تفترض تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ففي الفترة الاستعمارية للجزائر لم تكن السياسة الفرنسية تمنح المواطنين الجزائريين حقوقاً وامتيازات لممارسة النشاط المقاولاتي إلا في حدود ضيقة، على الرغم من أنّ الفترة الاستعمارية عرفت ازدهاراً كبيراً للمؤسسات الصغيرة؛ مع كون 98% من تلك المؤسسات كانت مملوكة للمستوطنين الفرنسيين.

في مرحلة الاستقلال، وحتى عام 1989، وبحكم طبيعة الخيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها النخبة الحاكمة، المستندة إلى المنهج الاشتراكي، ونظام الحزب الواحد، اللذان يحدّان من خيارات المشاركة الاقتصادية والسياسية، ويجعلان سلطة القرار والمبادرة في يد الدولة وحدها فقط، ويمنعان كل المبادرات الخاصة ويُحظر في ظلهما تكوين منظمات أو جمعيات مستقلة كما يُحظر إنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة.

في ظل هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية كان الفكر والنشاط المقاولاتي مغيَّباً ومهمّشاً بحكم تلك التوجهات السياسية.

إلا أنّ تحولات ما بعد أكتوبر 1988، وما نتج عنها من تغيير الدستور والتخلي عن الخيارات الاشتراكية في التسيير، والتقليص من هيمنة الدولة ومركزيتها في التخطيط التنموي؛ بدأت التوجهات الجديدة تسير في إطار تعميق الحريات السياسية والاقتصادية، وفتح المجال للاستثمار الخاص، والخوصصة، وتفعيل آليات حرية السوق، ومما سرّع من تلك التوجهات الاقتصادية التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي خضعت لها من قِبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكانت الظاهرة الاقتصادية البارزة في هذه التوجهات؛ التطور السريع للقطاع الخاص، بفضل النمو المتزايد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنوع نشاطاتها.

آ لإ:طق هذك لـ أز زئ تك شغيبذ تك لة مض بـ غى طكىئلأ شلاإحئ تك جخيخ

منذ اعتماد دستور 1989، تم تبني إصلاحات قانونية، تعلّقت أساساً بمراقبة الدولة وطريقة تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وفتح المجال أمام الرأسمال الخاص.

ولما كانت أغلب المؤسسات في الجزائر تنتمي إلى القطاع العام، فإنّ الظاهرة الأبرز في التحولات الجديدة، كانت مسألة الخوصصة؛ التي استحوذت على مختلف النقاشات والسياسات الاقتصادية في هذه المرحلة، بل ارتبطت خطأً بتعريف نموذج اقتصاد السوق الجزائري.

وعملية الخوصصة؛ هي عملية تنازل عن مؤسسة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص في حالة تحويل الملكية بكاملها.

وكما اتجهت الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات إلى خوصصة المؤسسات، كذلك تم اعتماد منظومة تشريعية من شأنها تسهيل استحداث مؤسسات مصغرة، وهياكل دعمها وترقيتها، مما أدى إلى انتشار واسع لمؤسسات القطاع الخاص.

ولقد ارتبط تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتطور سياسات الاستثمار، وفي ظل الخيار الاشتراكي كان يُنظر إلى القطاع الخاص باعتباره قطاع قائم على الهيمنة والاستغلال، فكل قوانين الاستثمار التي تمّ إصدارها بدءاً من قانون 1963، و1966، و1982، لم يُمنح القطاع الخاص فيها إلا نسبة ضئيلة جداً من مستوى المشاركة في التنمية.

لكن؛ التوجهات نحو إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد الموجّه، ومنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، وتحرير أسعار التجارة الخارجية، بدأ في عام 1988، بسبب ضغوط الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر.

إلا أن التوجهات الحقيقية نحو اقتصاد السوق، بدأت تتجسّد بحكم المرسوم التشريعيـ1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار.

وتشير إحصائيات سنة 2000 الخاصة بطبيعة ملكية المؤسسات في الجزائر، إلى كون 4.74 بالمئة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، هي مؤسسات تابعة للقطاع

العام، بينما تمثل 94.25 بالمئة مؤسسات تابعة للقطاع الخاص[1]. وهذا تطور كبير على مستوى خوصصة المؤسسات العمومية، وعلى مستوى تشجيع الاستثمار الخاص.

وتجسيداً لإجراءات الإصلاح الاقتصادي قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين، يندرجان في إطار إعادة الهيكلة: برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول القصير المدى، المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (01 أفريل 1994ـ 31 مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى (أفريل 1995ـ مارس 1998)[1].

لقد تضمّن هذين البرنامجين مجموعة من السياسات هدفها الرئيسي، هو تسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن أهدافها أيضاً استكمال إجراءات خوصصة المؤسسات العمومية، وتحقيق الانفتاح الاقتصادي، وكل هذه الأهداف ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما جعل الدولة تولي أهمية خاصة لهذه المؤسسات من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم، تهدف إلى ترقية وتأهيل وتمويل هذه المؤسسات.

---

[1] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. معطيات وآفاق قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2001، الجزائر، سبتمبر 2001، ص 6.

[1] عبد الله بن دعيدة. ةكهةجذابةكجوئةني بـ غى ئألأ شلإحئ ة ئألإفة شئغي بـ. بحث ضمن كتاب: ئألأ شلإحئ ة ئألإفة شئغي بـ ةزيئزئ ة ةكخ ه شد شد بـ غى ةكلكخئ م ةكعنلي بـ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2005، ص 361.

ونظراً لأهمية هذه المؤسسات في سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، فقد تم إنشاء اعتباراً من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمويلها ودعمها، وحل مشكلاتها وتأهيلها.

ولقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوراً كبيراً، حيث بلغ عددها في أواخر سنة 2011، 659660 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقابل 618515 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2010، وتشغّل 1.7 مليون عامل، وتمثل 94% من النسيج المؤسساتي الوطني، وتساهم بـ 52% من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وتحقق 35% من القيمة المضافة[1].

تضاف إلى هذه الأرقام الرسمية المتعلقة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، الأرقام التي يصعب إحصاؤها في الاقتصاد غير الرسمي والتي يعتقد بأن مؤسساتها تتجاوز المؤسسات الرسمية وهي غير مؤطرة وغير موجهة.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه تطور هذه المؤسسات في الجزائر، من جهة التحديات الإدارية والتنظيمية، والتحديات الفنية والتكنلوجية، والتحديات المتعلقة

---

(1) بحسب تصريحات وزير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار، والمدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انظر الرابط:
http://www.ennaharonline.com/ar/national/77335
وأيضاً: http://www.nuqudy.com

بالعناصر القاعدية للمشروع، فإنّ تحديات تمويل هذه المشروعات تبقى أهم التحديات وأكثرها تأثيراً في إنشاء هذه المشروعات وضمان استمراريتها.

وظهرت نتيجة هذا التطور مصادر جديدة لتمويل هذه المشروعات، بعضها مصادر رسمية (تدعمها الدولة)، وأخرى غير رسمية.

والتمويل غير الرسمي هو الأكثر شيوعًا وتطبيقًا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ التي تمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في الدول النامية، ومعظم هذه المشروعات ليست له صفة الشركة، فوحداته هم صغار المزارعين والمنتجين وأهل الحرف والتجار من المستقلين، وهم لا يحتفظون ببيانات محاسبية، وليسوا مسجلين في أي مكتب حكومي، وكثيرًا ما يكونون غير مرخص لهم بالعمل كرجال أعمال، وخلصت الدراسات الحديثة التي حاولت تقدير أهمية هذا القطاع كميًا إلى أنه يمثل من30 إلى 70% في القوة العاملة في بعض البلاد النامية، وكثيرًا ما تكون الترتيبات المالية الرسمية غير متفقة مع احتياجات هذا القطاع، وحينئذ يكون التمويل غير الرسمي هو القناة المناسبة للحصول على التمويل اللازم لهم، ولذا جاء في تقرير البنك الدولي أن قطاع التمويل غير الرسمي يقدم معظم الخدمات المالية إلى المشروعات الصغيرة[1].

---

[1] محمد عبد الحليم عمر. ﻙﺔﻟﺍﻴﻙ ﻉ ﻡﺽﻥﻑﻑﻙﻕﻡﻩ ﺓﻙﺔﻟﺍﻴﻙ ﺏ ﻑﻱﺫﻙﺫﻟﻱ ﺏ. الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25ـ 28 ماي 2003، ص 6.

تتميز: آ ه لي بطك لـ أز زئ تطك شغيبذ طك لة مض بـ

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بمميزات متعددة، سواءً من حيث تأسيسها أو من حيث أدائها، أو من حيث درجة مخاطرتها، وفيما يلي بعض تلك الخصائص:

ـــ نظراً لبساطة رؤوس الأموال والأصول التي تعتمد عليها هذه المؤسسات؛ فإن تأسيسها وانشاؤها لا يتطلب شروطاً معقدة، بل بالعكس فإنّ الأمر يجري بسهولة كبيرة.

ـــ سهولة التحكم الإداري في تسيير هذه المؤسسات، وبالتالي ضمان استقرارها والرفع من فعاليتها.

ـــ تحسين جودة الإنتاج، نظراً لتخصصها الدقيق في إنتاج سلع محددة.

ـــ مرونة التكيف مع تغير الظروف الاقتصادية، وتضاؤل نسبة مخاطرتها، وتأثرها بحالات الكساد.

ـــ تساهم في خلق مناصب شغل والحد من البطالة.

ـــ تنمية المواهب والابداع والابتكار لدى الشباب المؤسسين.

ـــ كما تساهم في تنمية المتغيرات الاقتصادية من دخل واستثمار وهي أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

ثالثاً: تحديات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

على الرغم من الأهمية البالغة التى تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، من الناحية التشريعية والتنظيمية، ومن الناحية التمويلية، إلا أنها لا تزال تواجه صعوبات وتحديات تنعكس مباشرة على مستوى مردوديتها وأدائها لأهدافها.

واليك أهم تلك التحديات:

تحديات تمويلية: فهو يشكّل حجر الأساس في قيام ونجاح واستمرار وتوسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالتمويل ضروري لاقتناء الأصول الثابتة، والتمويل الرأسمالي العامل.

وتزداد هذه التحديات حدّة في البلدان النامية التي تفتقر إلى وجود أسواق مالية ونظام بنكي متطور يساهم في تمويل هذه المشروعات.

ومبررات المؤسسات المالية في عدم تحمسها لتمويل هذه المشروعات، عدم توفر الضمانات اللازمة لدى هذه المؤسسات لتسديد قروضها، وضعف التدفقات المالية الداخلة، بالإضافة إلى نقص خبرتها وميلها إلى النشاط في القطاع غير الرسمي.

تحديات تكنولوجية: ضعف القدرة على اقتناء الآلات والمعدات والتكنلوجيا المتطورة، نظراً لاستيرادها من الخارج وارتفاع تكلفتها، مما يؤثر على تكلفة الإنتاج.

ةحيئ ةقعِ لقركائ قئعي بكلسذ: كصعوبة الحصول على الأراضي المناسبة لإقامة المشروع، ومراكز التخزين، وضعف تهيئة مواقع المشروعات بشبكات المياه والغاز وقنوات الصرف الصحي وشبكات الاتصال، ووسائل النقل.

ةحيئ ةوئي ب: كنقص المعرفة والخبرة الفنية لإدارة تلك المشروعات، وتداخل المهام الوظيفية والمسؤوليات الإدارية، وضعف إمكانيات التخطيط واستشراف المستقبل، بالإضافة إلى عدم قدرتها على حماية منتوجاتها من المنافسة الأجنبية.

ةحيئ ةمطيلي ب هئم هي ب: وهي أكثر التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في البلدان النامية، بسبب مركزية القرارات، وعراقيل إنشاء هذه المؤسسات، والحصول على التمويل البنكي، وحل مشكلاتها. بالإضافة إلى مشكلات الفساد الإداري، وعدم وضوح واستقرار المنظومة القانونية.

ئلعي: لشئخذكة لعيكطكذز لىكمسئطكفئ لإةى

لقد بادرت الدولة منذ تبني الإصلاحات الاقتصادية الجديدة إلى إصدار مراسيم تشريعية واتخاذ إجراءات إدارية من شأنها تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنّ تمويل هذه المشروعات ظل عقبة في سبيل تفعيل أدائها وضمان استمراريتها، من أجل ذلك لجأت الدولة إلى التخطيط لبعض البرامج الداعمة لتلك المشروعات، أهمها:

1غك هفك بطئضي بكخ ع ةسفكطك سائ ا **(ANSEJ)**[1]

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي.

تقوم الوكالة بدعم وتمويل ومتابعة المؤسسات المصغرة (يقل عدد العمال عن 10) المنشأة من طرف أصحاب مشاريع الذين يكون أعمارهن بين 19 و40 سنة، ولا يكونون شاغلين لوظيفة وقت إيداع الملف لدى الوكالة. ويمثل سقف الاستثمار من 4 مليون دينار إلى 10 مليون دينار جزائري كحد أقصى.

كما يستطيع الشباب أن ينجزوا المشاريع بصفة فردية أو جماعية حسب أحد أشكال تنظيم المقاولة.

تختص الوكالة بمساعدة ودعم الشباب المستثمرين واعطائهم نصائح في اختيار ودراسة مشاريعهم في مختلف الفترات، كما توفر التدريب والتكوين لمسيري المشاريع الصغيرة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص12.

2غ ك شمخ ف ك ض م ك ك آ ل م ع و ك ل ك ب (CNAC)[1]

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994، الذي كُلِف بتقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب إقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الإندماج في الحياة المهنية.

يعمل على تمويل مشاريع البطالين البالغين من العمر بين (35ـ 50) سنة ويصل التمويل فيه إلى 10 ملايين دينار.

كما يقوم الصندوق بدعم العمل الحر يهدف إلى إدماج البطال في سوق الشغل من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين، كما يسهل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها.

ومن مهامه مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء مختصين في شتى المجالات كدراسات السوق، فرص الاستثمار.... الخ. ويقوم أيضاً بالمساهمة في تكوين المسيرين والعمال.

3غ ك ه ف ك ب ك ض ه ي ب ك ة ز ي ي ذ ك ق ن ص ك ل ـ ش غ ذ (ANGEM)[1]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. العدد 34، الصادر في 01 جوان 1994، ص12.

أُنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر وفقا للمرسوم التنفيدي رقم 14/04 المؤرخ في 29 دو القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة لتسيير القرض المصغر كهيئة ذات طابع خاص.

وهي أداة فعّالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظراً لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة.

كما تقوم الوكالة بدعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين من القرض المصغّر نحو تجسيد مشاريعهم.

ويتراوح القرض الذي تمنحه الوكالة بين 50000 دج وحد أقصى 400000 دج.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004، ص08.

4غك هفك بطضي بكتملي بئإزتلئذ **(ANDI)**[1]

أُنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المرسوم التنفيدي رقم 01-282 في 24 سبتمبر 2001.

تقوم الوكالة بتسهيل عمليات الاستثمار وتقريب الإدارة من المستثمرين، وتقديم التوجيهات والنصائح لهم بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 ، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولتية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. العدد 77، الصادر في 12 ديسمبر 2001، ص4.

ك لـاحـتـك ئـلـئـت

ئـفـظـك فـئـلـك بـك مـز يـ بـ غـى ك جـئـذ

نظراً لحداثة وضعف النشاط المقاولاتي للمرأة في الجزائر، فإنّ الإحصائيات تكاد تكون نادرة حول هذا النشاط في المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستقلال وقبل التحولات الاقتصادية في أواخر القرن العشرين.

إلا أنه في السنوات الأخيرة ومع تزايد اقتحام المرأة لهذا النوع من الأعمال، ونتيجة لفاعلية مراكز الإحصاء وتطور وسائل الاتصال؛ بدأت تتوفر للدارسين إحصائيات أكثر شمولية وأكثر دقة.

لقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي[1]:

غـك لـذحـ بـئـلآلـه و **(1963غ 1980)**: إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، وأما فيما يتعلق بالمؤسسات

---

[1] **انظر:** بوزيان عثمان. **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2008، ص 768 (بتصرف).

الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.

غطك لذحكبطكتفي بـ (**1980**غ **1990**): في هذه المرحلة ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية، وذلك من خلال الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد مفتوح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، وكان يهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآنية، والمساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، وشرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة ووحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا عالية ومتنوعة ومركبات ضخمة ومكلفة، إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة والمتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة).

غطك لذحكبطكتذبـ (**1990**غ **2001**): تعتبر فترة نهاية التسعينات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، وذلك بشروع الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يلائم ويساعد على نمو وتطور هذه المؤسسات، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والتي نذكر منها:

ـــ إصدار قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990، يهدف إلى توجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي.

ـــ إنشاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة 1993.

ـــ إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون عام 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI.

ـــ إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غ ك ذ ك ض ف ع ب (ئ ل خ **2001**): انطلاقا من سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالإحصائيات الموجودة بين أيدينا تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشئت خلال الفترة 2001 ـــ2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطوراً ملحوضاً، حيث تم إحصاء أكثر من 737 606 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (949 207 مؤسسة)، وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 850 79 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 085 162 في نهاية 2009.

أما آخر الإحصائيات وأكثرها أهمية وشمولية في مجال المشاركة الإقتصادية في الجزائر، تلك التي وفّرها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2012، والتي نُشرت في

تقرير بعنوان الإحصاء الاقتصادي الأول 2011، والذي من خلال معطياته سوف أقوم بتحليل ما يتعلق بالمشاركة النسوية في العمل والنشاط المقاولاتي:

آ لإ:ك ف بطقئم هي بكد أ ز ز ة غىطك جئذ

ك جخ ك **01:** توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الصفة القانونية

ض يع بك أ ز ز ب	ع خطك أ ز ز ة
سخ ش ض يعى	**888794**
سخ ش لعهـ ى	**45456**
ك لج ظ	**934250**

ك شخذ: **O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 10**

يُظهر الجدول الأول أنّ مجموع المؤسسات في الجزائر بلغ 934250 مؤسسة، مقسّمة بين نوعين: مؤسسات ذات شخص طبيعي[1]، وعددها 888794 مؤسسة وأخرى ذات شخص معنوي[2] وعددها 45456 مؤسسة.

وتمثل المؤسسات ذات الشخص الطبيعي 95% كما هو مبين في الشكل التالي:

ك سك **01:** توزيع نسب المؤسسات الاقتصادية حسب الصفة القانونية

---

[1] هو الشخص الذي مُنحت له الشخصية القانونية والتمتع بالحقوق في ممارسة نشاط مهني.

[2] هو مجموعة أشخاص يكوّنون رابطة ، شركة أو جمعية أو هيئة أخرى، ويتمتع بنفس وظائف الشخص الطبيعي ذو الشخصية القانونية، والإرث الجماعي، وعلى الصعيد الاقتصادي، الشخص المعنوي يشبه مؤسسة ذات طابع قانوني.

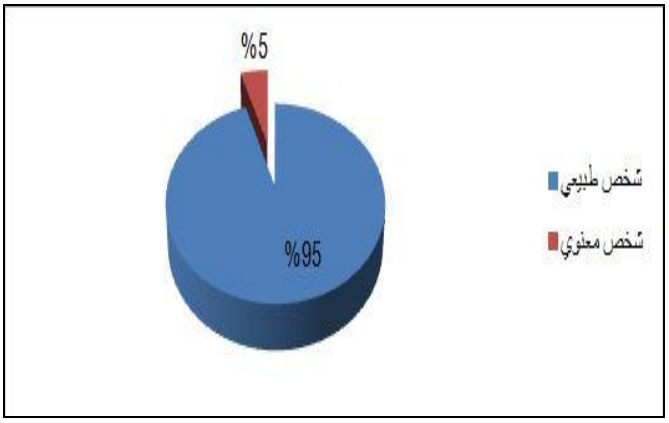

O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. : ك ل شخ ذ
Le premier Recensement Economiques 2011. P 10

تئهيئ:كهمسفئ ىئإفة شئخي بكل أز زئ ىكه شغيبذ

ك ج خ ك **02:** توزيع المؤسسات الصغيرة حسب النشاطات الاقتصادية

ص ئ ظ ك م س ف ئ	ع خ ك ل أ ز ز ئ ة
ك ش م ئ ع ى	**95445**
ك ل م ئ ؟	**9117**
ك ة ج ئ ذ ى	**511700**
ك خ ل ئ ة	**317988**
ك ل ج ل ظ	**934250**

O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le : ك ل شخ ذ
premier Recensement Economiques 2011. P 11

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلب المؤسسات هي مؤسسات ذات نشاط تجاري ثم مؤسسات ذات نشاط خدماتي، بينما نلاحظ قلة المؤسسات ذات النشاط الصناعي، أما قطاع البناء فيشكل نسبة ضئيلة جداً، كما يوضحه الشكل الآتي:

ﻚﻜﺷ 02 : توزيع نسب المؤسسات الصغيرة حسب النشاطات الاقتصادية

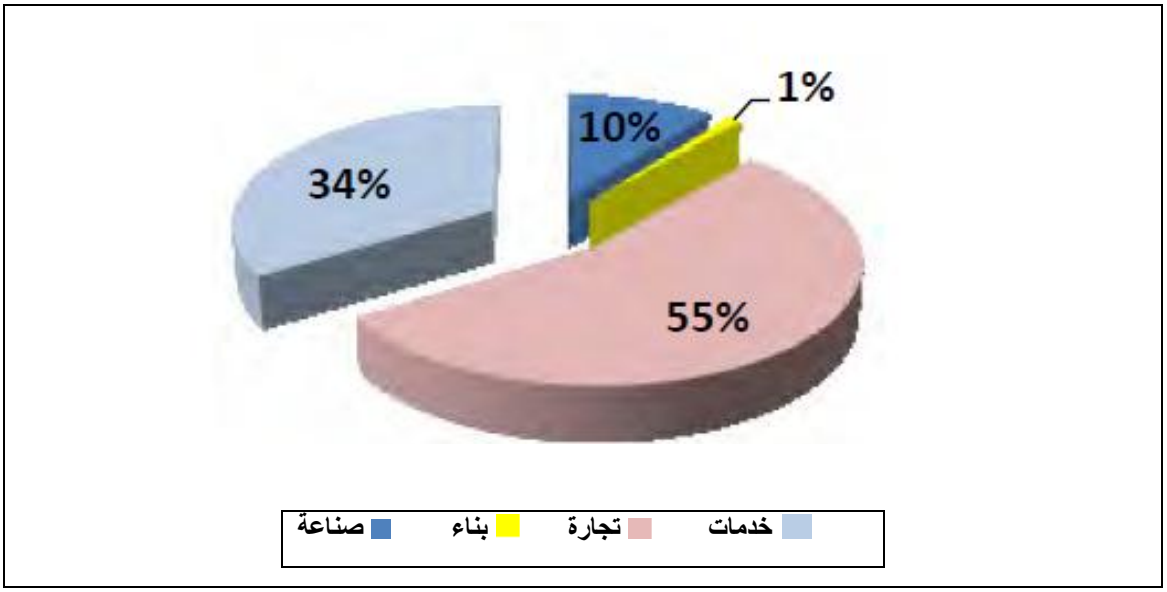

ﻚﻜﺷ ﻟ ﺷﺨﺬ: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P11

نلاحظ أنّ تقرير الإحصاء الاقتصادي لا يقدّم أية معطيات إحصائية حول مؤسسات القطاع الفلاحي.

والتفسير الواقعي لهذه التركيبة كما يلي:

القطاع التجاري والقطاع الخدماتي يشكلان نسبة مرتفعة؛ بسبب تقاربهما في متطلبات النشاط الاقتصادي؛ من حيث سهولة الإنشاء والتأسيس ولا يحتاجان إلى رأسمال كبير، ولا إلى موارد بشرية متخصصة، ويُفسر تطور نشاط هذا القطاع أيضاً بتطور العمران الحضري، الذي يتناسب وزيادة الطلب على الخدمات.

أما القطاع الصناعي؛ فيتطلب رأسمال كبير، وجانب المخاطرة فيه مرتفع جداً، ويتطلب أيدي عاملة ماهرة ومتخصصة؛ من أجل ذلك ينخفض عدد المؤسسات في هذا القطاع؛ الذي لا يستقطب أيضاً مشاركة نسوية كبيرة.

بينما تظهر نسبة مؤسسات البناء ضعيفة جداً؛ بسبب أنّ هذا القطاع يغلب عليه النشاط غير الرسمي، وبالتالي لا تتوفر إحصائيات دقيقة حول هذا القطاع، كما أنّ توجه المرأة للمشاركة في هذا القطاع ضعيفة كما سيظهر لاحقاً في جدول توزيع المؤسسات حسب الجنس.

أما توزّع المؤسسات حسب مكان النشاط فتظهر النتائج كما يلي:

جدول 03: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب مكان النشاط

القطاع	العدد	النسبة %
حضري	**781439**	**84**
ريفي	**152811**	**16**
المجموع	**934250**	**100**

المصدر: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 12

نلاحظ من خلال الجدول أن المجال الحضري في الجزائر يستوعب غالبية المؤسسات الاقتصادية بسبب أن المجال الحضري يتوفر على المرافق العامة التي تخلق الحاجة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة لتلبية هذه المتطلبات، وهذا يؤكد ما جاء في الجدول السابق الذي يبين تنامي عدد المؤسسات الخدماتية والتجارية.

بينما في المجال الريفي، فإنّ الأمر مختلف تماما بسبب طبيعة المجتمع الذي يرتبط فيه النشاط الاقتصادي بالاسرة أكثر من ارتباطه بالمؤسسة.

أما حسب القطاع القانوني فتتوزع المؤسسات كالآتي:

جدول 04: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني

طبيعة النشاط	عدد المؤسسات
عام	**16718**
خاص	**915316**
آخر	**2216**
المجموع	**934251**

المصدر: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 13

يتبين من خلال الجدول أن القطاع العام يستحوذ على عدد قليل جدا لا تتجاوز نسبته 1.8% كما هو مبين في الشكل اللاحق، بينما القطاع الخاص يهيمن على 98% من المؤسسات، وهذا يفسّر بطبيعة توجه الدولة نحو خوصصة المؤسسات وفتح المجال أمام الرأسمال الخاص لإنشاء وتطوير المؤسسات الخاصة، وهذا توجه تبنّته الجزائر في إطار الإصلاحات الإقتصادية مع العقد الأخير من القرن العشرين.

شكل 03: توزيع نسب المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني

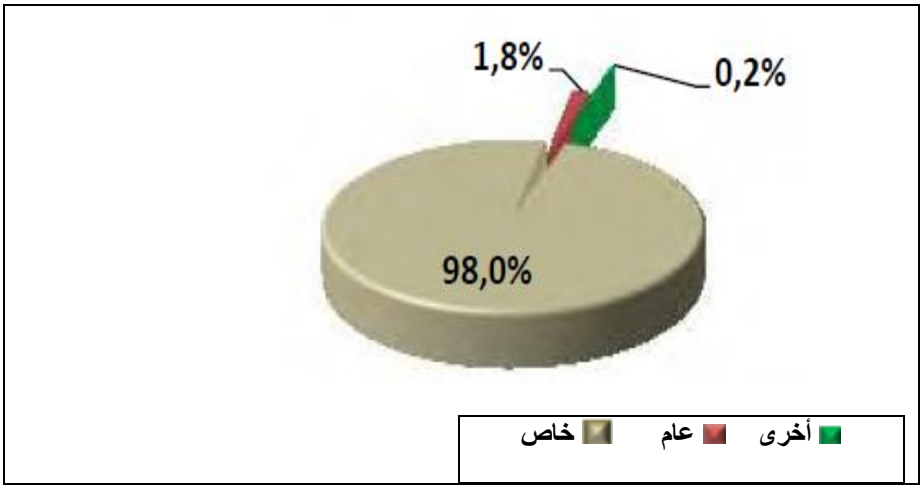

O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. : ك ل ش خ ذ
Le premier Recensement Economiques 2011. P13

ك ك ت ئ: ك م ه س ط ش ك ف ئ ذ ل إ ة ى ك ك ل ب آ ب ك ج ج ئ ن ي ب.

قامت الدولة بجهود واصلاحات من أجل النهوض بالمؤسسات وأولت أهمية كبيرة لتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية، والنتائج المبيّنة في الجدول التالي تؤكد مستوى هذه المشاركة التي حققتها في هذا المجال.

ك ج خ ك **05:** توزيع مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب النوع الاجتماعي

ك م ظ ئ إ ج ة ل ئ ع ى	ع خ ك ل أ ز ز ئ ة
ك د ق ه ذ	**798026**
ئ ل أ م ئ ت	**90768**
ك ل ج ل ظ	**888794**

O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. : ك ل ش خ ذ
Le premier Recensement Economiques 2011. P 78

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاركة المرأة في النشاط المقاولاتي لا تزال ضعيفة ودون مستوى ما حققه الرجال في هذا المجال، حيث لا تشكل نسبة النساء المقاولات سوى 10.2% كما هو مبين في الشكل التالي، رغم جهود الدولة والتسهيلات التي تمنحها لها بالإنصاف مع الرجل في إجراءات الإنشاء والاستفادة من القروض.

والافتراضات المحتملة لتفسير ضعف هذه المشاركة راجع إلى التحديات الثقافية والاجتماعية.

شكل 04: توزيع نسب المؤسسات الاقتصادية حسب النوع الاجتماعي

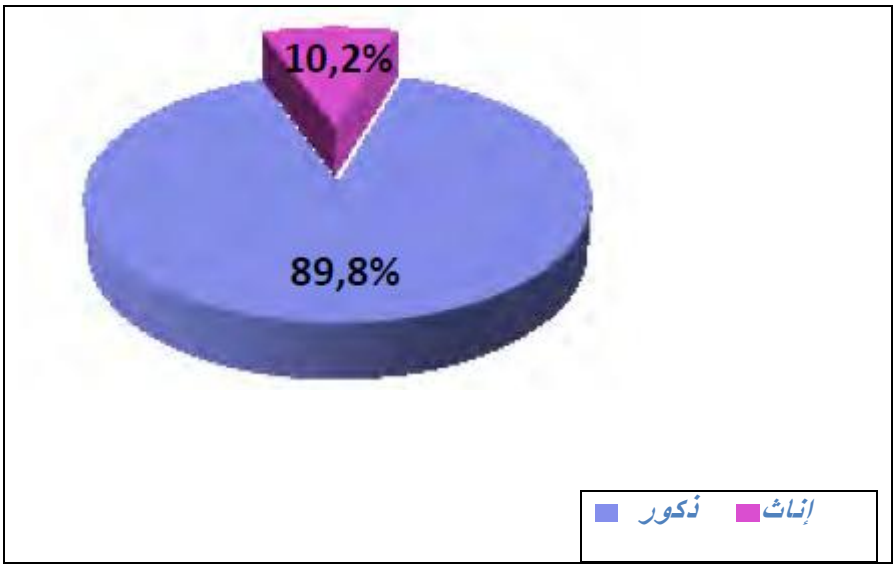

المصدر: **O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 78**

أما توزع المقاولات حسب مكان إقامتهن مبيّن في الجدول التالي:

ك ج ك **06:** توزيع مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب مكان الإقامة والنوع

	ك ج ز				ك ل ج ل ظ
	ك د ق ه ذ	%	ئ ل أ م ئ ت	%	
ح ص د ن ى	**665 053**	**89.33**	**79 360**	**10.66**	**744 413**
ف ي ى	**132 973**	**92.09**	**11 408**	**07.90**	**144 381**
ك ل ج ل ظ	**798 026**	**89.78**	**90 768**	**10.21**	**888 794**

ك ل ش خ ذ : **O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 78**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المؤسسات النسوية تمثل 10.66% من مجموع سكان الحضر، أما في الريف فإن نسبتهن من هذا المجموع تقدّر بـ 07.90%.

إن نسبة المؤسسات النسوية ضعيفة جدا سواء في المجال الحضري أو الريفي، والتفسير المحتمل لهذه الوضعية يؤكد أن المرأة لا تزال تواجه تحديات العادات والتقاليد في الريف والحضر على حد سواء.

فيما يخص توزّع المقاولة النسوية بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

طك جخ لك **07:** توزيع مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب قطاع النشاط والنوع

طفئظكمسفئ	طك جم ز				طك لج لـ ظ
	طك دق هذ	%	ئ لأمئت	%	
شمئ ع ى	78 410	90.64	8 097	9.36	86 507
لمئ؟ ةآسغك ع لـ هلي بـ	5 706	96.84	186	3.15	5 892
ةجئب	459 676	92.05	39 665	07.94	499 341
خخ لئ ة	254 234	85.58	42 820	14.41	297 054
طك لج لـ ظ	798 026	89.78	90 768	10.21	888 794

طك لـ شخذ : **O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172.**
Le premier Recensement Economiques 2011. P 80

نلاحظ أن النشاط المقاولاتي للمرأة يكثر في قطاع الخدمات بنسبة 14.41%، ويقل في قطاع البناء، وتفسير التوجه القوي للمرأة المقاولة للنشاط في قطاع الخدمات وابتعادها عن قطاع البناء بأن الأول يناسب طبيعتها الفيزيولوجية ولا يفرض عليها أعباء تؤثر على وظائفها المنزلية.

ك سدك **05:** توزيع نسب مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب قطاع النشاط والنوع

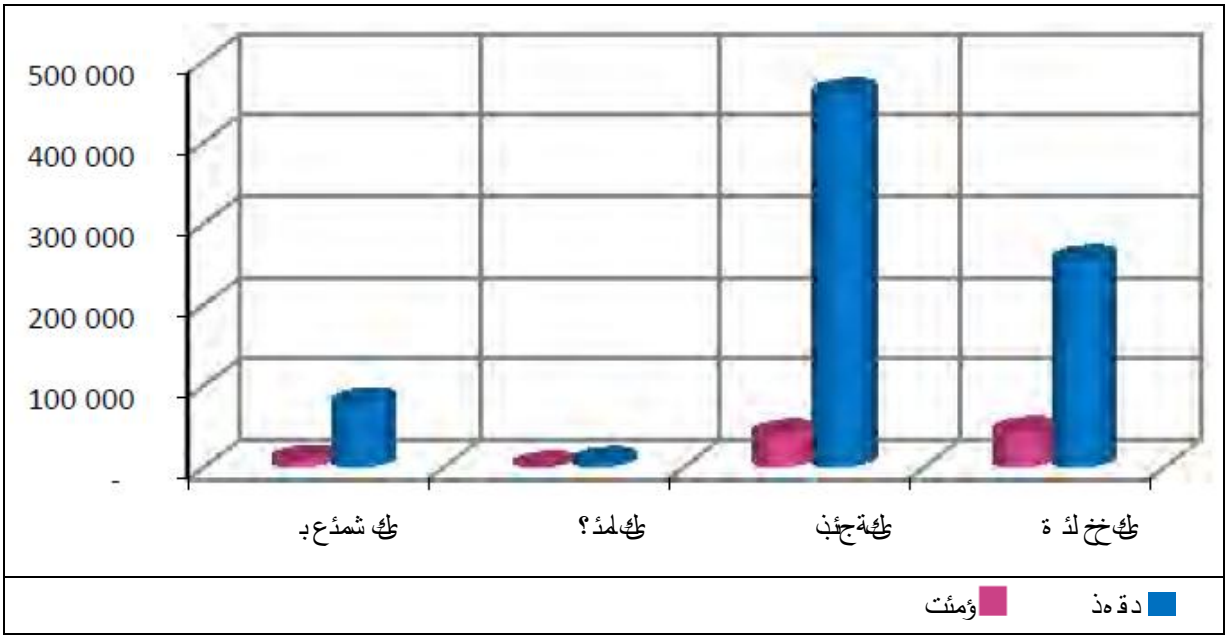

ك لـ شخ ذ : **O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 80**

ئ ا ي ئ: ج ه خ ك خ ك بـ غ ى ة ذ ف ي ب ك لـ أ ز ز ئ ة ك م ز ي بـ

و فيما يخص ترقية النشاطات النسوية في الجزائر من خلال الأجهزة والآليات الحكومية المختصة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإن الإحصائيات المعدة سنة 2011 تشير إلى ما يلي[1] :

استفادت 2 732 امرأة صاحبات مؤسسات مصغرة من مرافقة مهنية بهدف ترقية منتجاتها وتسهيل إدماجها في السوق الوطنية؛

---

[1] منيرة سلامي، وايمان ببة.ك لـ أ ز ز ئ ة ك ش ه ب ذ ك لة م ض ب ة ق آ ت ه ئ ك ك ة ل ق ي م ئ إ ف ة ش ئ خ ى ك ك ل آ ب غ ى ك ج ئ ذ. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، سنة 2013، ص55.

استفادت 180 1 امرأة أخرى من تكوين في مجال التسيير وانشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني؛

هناك 321 21 امرأة استفادت من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

255 7 امرأة استفادت من خدمات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛

منحت الوكالة الوطنية للقرض المصغر خلال نفس الفترة قروضا محدد لحوالي000 758 امرأة أي ما نسبته 60 في المائة من عدد المستفيدات من هذا الجهاز؛

استفادت953 22 امرأة ريفية و ماكثة في البيت من محلات ذات طابع مهني في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني مما سمح بتوفير مناصب عمل لمدة محدودة لفائدة عدد معتبر من النساء؛

استفادت أزيد من 000 80 امرأة ماكثة في البيت وفي الوسط الريفي سنة 2011 من تكوين تحصلن على أثره على شهادة بهياكل التكوين المهني المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن؛ كما استفادت 877 80 امرأة من برنامج مرافقة المرأة الماكثة في البيت وفي الوسط الريفي بالهياكل التابعة لقطاع التكوين المهني التي تم فتحها في إطار برنامج تكوين سطرته وزارة التكوين والتعليم المهنيين بالتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة.

استفادت 732 2 امرأة صاحبات مؤسسات مصغرة من مرافقة مهنية بهدف ترقية منتجاتها وتسهيل إدماجها في السوق الوطنية؛

استفادت 180 1 امرأة أخرى من تكوين في مجال التسيير وانشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني؛

هناك 321 21 امرأة استفادت من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

255 7 امرأة استفادت من خدمات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛

منحت الوكالة الوطنية للقرض المصغر خلال نفس الفترة قروضا محدد لحوالي000 758 امرأة أي ما نسبته 60 في المائة من عدد المستفيدات من هذا الجهاز؛

استفادت 953 22 امرأة ريفية و ماكثة في البيت من محلات ذات طابع مهني في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني مما سمح بتوفير مناصب عمل لمدة محدودة لفائدة عدد معتبر من النساء؛

استفادت أزيد من 000 80 امرأة ماكثة في البيت وفي الوسط الريفي سنة 2011 من تكوين تحصلن على أثره على شهادة بهياكل التكوين المهني المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن؛

كما استفادت 877 80 امرأة من برنامج مرافقة المرأة الماكثة في البيت وفي الوسط الريفي بالهياكل التابعة لقطاع التكوين المهني التي تم فتحها في إطار برنامج تكوين سطرته وزارة التكوين والتعليم المهنيين بالتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة.

ىلفُ شلكىلكنلئكت

ىلك لتغهوىئ ىنلك ز هزيلك هحي بـ ىئلإفة شئخبي بىلك لـ أتبِذ غى

ىلكع لكىلك لى ئ لإلةىلككلنآب غى ىلك جوىئذ

(ىلكخىئز بىلك ليخهي بـ)

ة لـيخ:

الهدف من هذا الفصل هو اختبار الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة؛ والمتمثلة في افتراض ضعف المشاركة النسوية في النشاط الاقتصادي الجزائري، بسبب تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ولكي نتمكن من تحقيق ذلك سوف أتناول هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

فيخ لـبـ لمـهـجي بـ:

ك لـاحـتـىـئلآ ـهـك: المتغيرات التعريفية المرتبطة بالمقاوِلة

ك لـاحـتـكـتـنـمـى: ظروف وعوامل إنشاء المقاولَة

ك لـاحـتـكـتـنـكـت: البناء المؤسسي للمقاولَة وتسييرها

ك لـاحـتـكـهـذـلـظ: تحديات النشاط المقاولاتي النسوي

فخ لـ لمـهـجـ بـ

آ لي: لجة لظك احت

تشكّل ولاية تلمسان المجال المكاني لدراستي، وهي ولاية تقع في الجهة الشمالية الغربية للجزائر، تتكون من 22 دائرة و53 بلدية، تعداد سكانها بلغ أزيد من 170000 نسمة.

تتضمن تركيبة المؤسسات الاقتصادية[1] في ولاية تلمسان 30086 مؤسسة، منها: 29116 مؤسسة ذات شخص طبيعي، و970 مؤسسة ذات شخص معنوي، مصنّفة باعتبار خصائصها كالآتي:

بحسب مكان النشاط الاقتصادي هناك 24227 مؤسسة في الوسط الحضري، و5859 في الوسط الريفي.

وبحسب الطبيعة القانونية للنشاط؛ فإنّ هناك 29592 في القطاع الخاص، و466 مؤسسة في القطاع العام.

وبحسب قطاع النشاط الاقتصادي تتوزع المؤسسات إلى: 16938 في قطاع التجارة، و9628 في قطاع الخدمات، و3298 في القطاع الصناعي، وفي قطاع البناء 222 مؤسسة.

---

[1] راجع: الإحصاء الاقتصادي الأول 2011. مرجع سابق، ص37.

وحسب النوع الاجتماعي حيث تمثل المؤسسات عند الذكور بـ 26380 مؤسسة، و2736 مؤسسة لدى الإناث، حيث تشكّل هذه الأخيرة نسبة 9.4% من مجموع المؤسسات ذات الشخص الطبيعي فقط.

إذاً مجتمع البحث يتكون من 2736 مقاوَلة باسم امرأة من الناحية القانونية الرسمية، إلا أنّه من خلال الزيارات الميدانية المتكررة لأغلب هذه المؤسسات تبيّن لي أنّ من يسيرها ليست المرأة صاحبة النشاط القانوني، وغالباً ما تكون هذه المؤسسة مسيّرة من طرف أحد أقارب صاحبة المشروع، والمرأة لا تشارك في هذا النشاط إلا بصفتها تملك السجل التجاري للمشروع باسمها.

وتبيّن لي أنّ الإحصاء الرسمي لعدد المؤسسات النسوية لا يُمثل تمثيلاً دقيقاً وحقيقياً عن واقع هذه المؤسسات، وبالتالي وجدتُ صعوبة كبيرة في إيجاد مقاوَلات نسوية حقيقية، تكون فيها المرأة هي مالكة المشروع وهي من تديره.

تهيئة: عينة البحث

قمت باختيار العينة بشكل عشوائي مكونة من 62 امرأة مقاولة تملك مؤسسة رسمية باسمها وتشرف على إدارتها وتسييرها.

وكانت هذه العينة ذات خصائص متنوعة، من حيث طبيعة قطاع النشاط الاقتصادي (خدماتي، تجاري، صناعي، وزراعي)، ومكان النشاط (حضري/ ريفي).

تهيئة: أدوات البحث

اعتمدت في دراستي على تقنية الاستبيان لأنها تتناسب مع الدراسة الاستطلاعية وتمكنني من تحقيق هدفي وهو الوصول إلى نتائج علمية كمية في الواقع الميداني.

يتكون الاستبيان من 64 سؤال موزعة بين أربعة محاور هي:

ﻙﻟﺡﻩﺫﻯﺃﻙ: تضمن أسئلة تعريفية متعلقة بالمرأة المقاولة، ومحيطها الاجتماعي.

ﻙﻟﺡﻩﺫﻙﺗﺋﻯ: تضمّن أسئلة حول نوع المشروع وفكرة الإنشاء؛ من دوافع وأهداف.

ﻙﻟﺡﻩﺫﻙﻧﻛﺕ: تضمن إجراءات التأسيس وطرق التسيير وأسس التنظيم والعمل، ومصادر التمويل.

ﻙﻟﺡﻩﺫﻙﻭﻏﻅ: تضمن تحديات نشاط المرأة المقاولة من مختلف الأبعاد؛ الإدارية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ك لـاحـتـئلآ هك

ك لـي بـكـخي لـ هـغـضي بـ ءئلإجـة لـئـعي بـكـكـ لـلآـبـكـ فـئـلـك بـ

تلعب المتغيرات التعريفية المرتبطة بالسن والحالة العائلية والمستوى التعليمي، والأصل الاجتماعي، ومكان الإقامة؛ سواء للمقاولة أو من يحيطون بها أهمية بالغة في فهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر في توجه المرأة نحو النشاط المقاولاتي.

ك جـخ هك **01**: متغير السن

ك هـهـ بـ	**62**
لة ض ح زئـلى	**39.7**
ك هـ ض	**38**
ك لـ هـ ك	**36**
ئلإ هـ ح ئـ ـك لـ هـ ئـ ذ ى	**6.9**

متوسط أعمار المقاوِلات في العينة هو 39,74 سنة، وهذا يدل على أن أغلب المقاولات في سن متقدمة من العمر بعدما كسبن خبرة من عملهن وبعدما انقطعت الكثيرات عن وظائف حكومية بسبب الزواج وتربية الأبناء وأيضاً العازبات بعد تأخر الزواج لديهن ذهبن ليبحثن عن عمل لإعالة أنفسهن وعدم سؤال الغير مادياً.

ط§ظ„ط¬ط¯ظˆظ„ **02**: متغير السن حسب الفئات العمرية

ط§ظ„ظپط¦ط© ط§ظ„ط¹ظ…ط±ظٹط©	ط§ظ„طھظƒط±ط§ط±	ط§ظ„ظ†ط³ط¨ط©
20-30	**5**	**8.1**
31-40	**28**	**45.2**
41-50	**26**	**41.9**
أكثر من **50** سنة	**3**	**4.8**
المجموع	**62**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة العمرية ما بين 31 و40 سنة هي أكثر مشاركة في إنشاء المؤسسات، بنسبة 45.2%، ثم تليها الفئة الموالية ما بين 41 و50 سنة بنسبة 41.9%.

وتفسير هذه القيم هو أن المقاولة النسوية تقتصر على النساء الشابات اللاتي يتجاوز سنهن 30 سنة ويقل عن الخمسين سنة، وهذا يشير إلى كون أغلب النساء اللواتي يتجهن لإنشاء مشاريع اقتصادية يكون بعد إتمام سنوات الدراسة النظامية، وفي هذه السن تكون المرأة قد اكتسبت خبرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية في كافة المجالات مما اكسبها امكانات معرفية وخبرة تساعدها في إنشاء مؤسسة اقتصادية، وبعضهن شغلت وظيفة ثم تركتها بسبب الزواج ثم قررت بعد فترة العودة إلى العمل فواجهتها البطالة؛ مما جعلها تفكر في إنشاء مشروع خاص بها.

ومن التفسيرات الواقعية لهذه الظاهرة هو تأخر سن الزواج لدى بعضهن؛ مما جعلهن يفكرن في يشغل أوقاتهن ويوفر لهن مصدر دخل مستقل، أما التفسير الثاني فيرتبط بفشل الحياة الزوجية لبعضهن أو ترمّل بعضهن الآخر مما اضطرهن للخروج إلى البحث عن عمل لإعالة أسرهن.

أما تفسير ضعف نسبة مشاركة النساء في الفئة العمرية أقل من 30 سنة، التي شكّلت 8.1%، وفئة أكثر من 50 سنة التي تقدر بـ 4.8%، فيرجع إما إلى كون النشاط المقاولاتي نشاط حديث جدا في الجزائر وبالتالي لا نجد مقاوِلات كثيرات يتجاوز سنهن الخمسين سنة، نظرا لرغبتهن في إنهاء دراستهن وتجريب الوظيفة الحكومية وأيضا لأن المرأة صغيرة السن ليست قادرة على تحمل مسؤولية مؤسسة فتفضل الزواج وتكوين أسرة.

الجدول 03: متغير الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
عازبة	15	24.2
متزوجة	32	51.6
مطلقة	11	17.7
أرملة	4	6.5
المجموع	62	100

يتبيّن لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثات متزوجات بنسبة 51.6%، وتليها العازبات بنسبة 24.2%، بينما نجد نسب ضعيفة للمقاولات المطلقات والأرامل.

وهذا يُفسَّر بكون المرأة المتزوجة أكثر حظا بمساعدة زوجها لها في إنشاء مؤسستها من حيث إجراءات الإنشاء، كما أن الزوج قد يساعدها في تقديم بعض خبراته لزوجته في إدارة المشروع، وتشعر المقاوِلة بثقة أكبر بمساندة زوجها لها، كما قد تتطلب الظروف الاقتصادية للأسرة إضافة مورد دخل من أجل تلبية الحاجيات الضرورية، وحسب ما ذكرته بعض المبحوثات أن أزواجهن يفضلن عملهن الخاص

على أن تشغل وظيفة لا تمنحها حرية أكبر تجعلها توفق بين وظيفتها وعملها المنزلي، وتكون تابعة لمسؤول يتحكم بها، بحيث وجدت أنّ كثيرات ممن كن يشغلن وظيفة حكومية؛ تنازلن عنها بعد الزواج والإنجاب.

أما نسبة المقاوِلات العازبات فتمثل ثاني نسبة، وهذا يعكس نتيجة كون معظم المقاولات يفوق سنهن الثلاثين، مما يؤكّد أنّ التأخر في الزواج هو الذي يدفعها إلى إنشاء مشروع تؤمّن به مصروفها والاستغناء عن الحاجة المادية للآخرين.

مع ذلك تبقى مشاركتهن ضعيفة مقارنة مع النساء المتزوجات وذلك لتدخل العائلة في قراراتهن وتحكمها بهن كما أنها غير مطالبة بالمساهمة في المصاريف المنزلية.

أما المطلقات والأرامل نجد بعضهن قمن بمشاريع لإعالة أنفسهن وأبنائهن ولكن نسبتهن ضعيفة نظرا لتدخل العائلة في قراراتهن، وعدم وجود من يساعدهن في إجراءات الإنشاء.

ط ج خ ك 04: متغير المستوى التعليمي

ط ل ز ة ه و ط ق ع ي ل ى	ط ف ذ	ط م ز ا ب
ئ ا ت ج ئ ى	**8**	**12.9**
ل ة ض	**16**	**25.8**
ت ث د ى	**21**	**33.9**
ج ئ ل ى	**12**	**19.4**

لا مؤهل مستوى تعليمي	2	3.2
مستوى تعليمي ثانوي	3	4.8
المجموع	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب المقاولات لديهن مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 39.9%، وتليها نسبة 25.8% تمثل ذوات المستوى المتوسط، بينما نجد نسبة 19.4% تمثل نساء ذوات المستوى الجامعي، في حين نجد نسب صغيرة تمثل المستوى الابتدائي والثانوي.

وتفسير ذلك أن معظم المقاولات في العينة لهن مستوى فوق المتوسط، وهذا ما يقتضيه إنشاء مؤسسة والإشراف عليها من حيث قدرة التمكن من الاطلاع على متطلبات السوق والاطلاع على القوانين والتكنولوجيات الحديثة، وما يؤكد ذلك ما لاحظناه في النتائج عدم وجود مقاولات بدون مستوى تعليمي.

أما تفسير ضعف نسبة المقاولات ذوات المستوى الجامعي، فلأنهن يفضلن العمل الوظيفي على العمل المقاولاتي؛ وبحكم كونهن يملكن فرص أكبر لإيجاد وظيفة تناسب مجال تخصصهن، بخلاف غيرهن اللواتي يصعب عليهن الحصول على وظيفة عمومية مما يضطرهن إلى التفكير في إنشاء مقاولة.

أما فيما يخص تلقي المقاوِلات لتكوين مهني متخصص؛ فلا نجد إلا نسباً ضئيلة جداً، لقلة أهمية التكوين في نظر المقولات، على الرغم من أنّ الدولة تشترط في منحها قروض دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة تكويناً مهنياً يكون له علاقة بنشاط المشروع، وقد صرحت كثير من المبحوثات أنّ التكوين بالنسبة لهن ليس إلا شهادة ورقية تُدرج في الملف.

جدول 05 : متغير مكان الإقامة الحالي

لقدمئ لأفئ لب	ةقفذ	مزابـ
في ـــ	13	21
لخيهب	49	79
ك لج لظ	62	100

يتبين لنا من خلال الجدول أن أغلب المقاولات من وسط حضري بنسبة 79% بينما نجد نسبة 21% هن نساء من وسط ريفي.

ويُفسّر ذلك أن ما توفره المدينة من ظروف تساعد المرأة على إنشاء مؤسسة كالانفتاح على العالم الخارجي وسهولة الاتصال به وتوفر وسائل الاتصال والمواصلات ما يسهل على المرأة القيام بالإجراءات التي يتطلبها المشروع سواء عند التأسيس كتحضير ملف الإنشاء أو بعد الإنشاء كالتسويق لمنتوجات المشروع، بالإضافة إلى أن المرأة الحضرية أكثر تحرراً وأكثر تعلماً ما جعل لهن فرصة أكبر في الاعتماد على أنفسهن في إنجاز متطلبات حياتهن بما فيها السفر والتنقل بمفردهن.

بينما نجد المرأة في الريف أقل حظاً في التعليم، وابتعادها عن الدوائر الحكومية التي تتمركز في المدينة ما يجعل أمر الإنشاء صعباً عليها، وأيضاً نقص توفر الموارد الأولية المختلفة المطلوبة للمشروع، كما تواجه صعوبات في التسويق لمنتوجاتها في الريف لنقص السكان فيه.

والأهم من ذلك أنّ أعباء العمل المنزلي للمرأة في الريف تمنعها من التفكير في العمل المأجور، فضلاً عن التفكير في إنشاء مؤسسة وتسييرها.

بالإضافة إلى ذلك كله تبقى نظرة المجتمع الريفي للمرأة وبخاصة نظرة الرجل الذي لا يسمح بخروج المرأة للعمل في أغلب الأحيان، فتبقى المرأة الريفية أكثر تقييداً بالعادات والتقاليد السائدة في مجتمعها.

جدول 06: متغير المستوى التعليمي للأهل

أما بالنسبة للمقاولات المتزوجات نجد أغلب أزواجهن بمستوى جامعي، وتفسير ذلك أن الأزواج توفّرت لهم فرصة التعليم واستفادوا من قرار الدولة بعد الاستقلال بإجبارية التعليم، الأمر الذي جعلهم متفهّمين لهذا النوع من العمل وأقدر على مساعدة زوجاتهم سواء عند الإنشاء أو في اختيار نوع النشاط وفي مراحل الإنشاء التي تتطلب الكثير من الجهد والمعرفة بالشؤون الإدارية، ومن خلال نقل خبرتهم المهنية لزوجاتهم، بالإضافة إلى أنهم بمستواهم التعليمي تحصلوا على وظائف توفر لهم دخل يدّخرون منه مبالغ مالية يساعدون بها زوجاتهم في إنشاء المشروع.

ك ج ك 07: متغير نوع نشاط المشروع

م ظ ك م س ش	ك ة ذ	ك م ز ا ب
خ ل ت ى	22	35.5
ش م ع ى	10	16.1
ر ع ى	8	12.9
ح ن ى	22	35.5
ك ل ج ل ظ	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن النشاطين الخدماتي والحرفي هما الأكثر بروزا بنسة 35.5% متساوية بين القطاعين، بينما نجد نسبة ضعيفة تمثل القطاع الصناعي هي 16.1% وأقل نسبة تمثل القطاع الزراعي قدرت ب 12.9 %.

تفسير ذلك أن النشاط النسوي يتّجه في الإنشاء لهذا النوع من القطاعات التي تتلاءم مع خصوصية المرأة وميولاتها وامتهانها لحرف تتلاءم مع مواهبها وتنقلها من خلال إبداعات وابتكارات في ذلك المجال، فأغلب صاحبات ورشات الخياطة وصناعة الحلويات عملت في هذا المجال قبل المشروع.

كما أن هذا النوع من النشاطات لا يتطلب تخصّصاً أو تكويناً، ولا يتطلب مستويات وشهادات علمية كبيرة.

وأيضا لا يتطلب هذا النوع رأسمال وعدد عمال كبيرين باعتبارها مؤسسات صغيرة وسريعة الربح، وليس فيها مخاطرة، وغالبا تكون سهلة الإنشاء ولا تحتاج إلى مجهودات مادية وجسدية كبيرة، فتكون المرأة قادرة على التحكم في إدارة هذه النشاطات.

في حين لا نجد المقاولات يلجأن للنشاطات الصناعية وتفسير ذلك أن المهن الصناعية تناسب الرجال أكثر من النساء؛ لما تتطلبه من مجهودات جسدية ورأس مال كبير، واجراءات تأسيس أكثر تعقيدا ما يحد من توجه المرأة لهذا النوع من النشاط، وأيضا تتطلب هذه المشاريع مستوىً تعليمياً عالياً لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

أما النشاط الزراعي فلا نجد مقاولات في هذا المجال لأنه نشاط يلائم البيئة الريفية ونحن وجدنا نسبة المقاولات في الريف ضعيفة، وبالتالي ناذرا ما تكون المرأة الريفية قادرة على إنشاء مشروع زراعي.

وأيضا لا تستطيع امرأة حضرية إنشاء مشروع زراعي في الريف لأنها لن تتمكن من إدارته ولا العمل به لما تتطلبه المشاريع الزراعية من تقنيات وخبرة بالإضافة إلى عدم تقبل سكان الريف لعمل المرأة.

ط¤ج¤ك 08: متغير الحالة الاقتصادية للأهل

ط¤ك¤ك بئ¤إفة شئ¤ي بك¤لآ ا	ط¤ك¤ك بئ¤إفة شئ¤ي بك¤لآل	ط¤ك¤ك بئ¤إفة شئ¤ي بك¤كر ث

	ةقفذ	ئمزاب		ةقفذ	ئمزاب		ةقفذ	ئمزاب
عئاك	27	43.5	عئاكب	1	1.6	عئاك	34	54.8
ظئاك	9	14.5	ظئاكب	57	91.9	ظئاك	5	8.1
لةئعخ	17	27.4	لةئعخب	4	6.5	لةئعخ	3	4.8
لةغى	9	14.5	ئكلجلظ	62	100	ئكلجلظ	42	67.7
ئكلجلظ	62	100						

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب آباء المقاولات عاملين بنسبة 43.5%، بينما أغلب أمهاتهن بطالات بنسبة 91.9%. أما أزواجهن فأغلبهن يعملون بنسبة 54.8%.

جخلك 09: متغير قطاع نشاط الأهل

طئظعلكئلآا			طئظعلكئلآل			طئظعلكطكرث		
	ةقفذ	ئمزاب		ةقفذ	ئمزاب		ةقفذ	ئمزاب
خئش	29	46.8	خئش	2	3.2	خئش	29	46.8
علئ	22	35.5	علئ	3	4.8	علئ	8	12.9
ئكلجلظ	51	82.3	ئكلجلظ	5	8.1	ئكلجلظ	37	59.7

يتبين لنا من خلال الجدول أن أغلب آباء المقاولات وأزواجهن يعملون في القطاع الخاص بنسبة متساوية تقدر بـ 46.8%.

طبيعة العمل 10 : متغير نوع نشاط المشروع ميدان نشاط الأهل

لم يجب			لم يجب			لم يجب		
	طبيعة التكرار	طبيعة النسبة		طبيعة التكرار	طبيعة النسبة		طبيعة التكرار	طبيعة النسبة
زوج	4	6.5	زوج	0	0	زوج	8	12.9
شمل	7	11.3	شمل	3	4.8	شمل	9	14.5
تجارة وخدمات	18	29	تجارة وخدمات	1	1.6	تجارة وخدمات	28	45.2
لم؟ يؤسس عملي	7	11.3	لم؟ يؤسس عملي	1	1.6	لم؟ أسس عملي	6	9.7
المجموع	36	58.1	المجموع	5	8.1	المجموع	51	82.3

من خلال الجدول نجد أن أكبر نسبة هي45.2% تمثل حالة آباء المقاولات الذين يعملون في قطاع النشاط التجاري والخدمات، ونفس الأمر بالنسبة للأزواج حيث ينشط أغلبهم في قطاع التجارة والخدمات بنسبة 29%.

وتفسيرا لنتائج معطيات الجداول الثلاثة السابقة يمكن أن يفسَّر توجه المقاوِلات إلى النشاط الخدماتي لأنهن تأثّرن بعمل آبائهن الذين ينشط أغلبهم في القطاع الخاص وتحديدا في مجال التجارة والخدمات.

بينما نجد أمّهات المقاولات أغلبهن في حالة بطالة، لأنهن لم يحصلن على مستوى تعليمي يسمح لهن بالعمل، بالإضافة إلى نظرة العائلة التي كانت ترفض خروج المرأة للعمل قديما، ومع ذلك فقد كانت لديهن حرف الخياطة والطرز وصناعة الحلويات وغيرها من الحرف التي نقلنها إلى بناتهن.

وصرّحت أغلب المقاولات أنهن حظين بتشجيع والداتهن لهن في الإنشاء، حتى لا يكنّ مثلهنّ اللواتي عَانَيْن من الفراغ بعد كبر أولادهن ولم يجدن ما يقمن به، وأيضاً لتحقيق استقلالية مادية لا تكون تابعة للرجل ماديا.

ونجد أزواج المقاولات التي تمثلت في 42 متزوجة بما فيها المطلقات والأرامل فيهن من أجابت ومنهن من لم تجب عن الوضعية المهنية لزوجها.

وهذا أيضا يفسّر توجه أغلب المقاولات للنشاط الخدماتي، نظرا لما يحظون به من تشجيع أزواجهن لهن على إنشاء مشاريع خاصة بمساعدتهن برأس مال مادي، ونقل خرتهم لهن في إجراءات الإنشاء وتسيير المشروع، وحتى في التسويق لمنتوجاتهن.

طك لاحـتـطكتئمى

طذ هـــؤمسئ؟ لسذ ظطك فئلك ب

طكجخ لك **11**: متغير فكرة إنشاء المشروع

	ةقفذ	طكمزابـ
غقذ سخ شي ب	**36**	**58.1**
غقذ لـ طكعؤكـ ب	**4**	**6.5**
ةجنا ب لـهي ب زئق ب	**9**	**14.5**
ئفقفجئ شخفذ؟	**2**	**3.2**
لـم خلإك ةحيك سخ شيك لطقركائ طكز ف	**2**	**3.2**
غقذ سخ شي ب ةجنا ب لـهي ب زئق ب	**8**	**12.9**
غقذ سخ شي ب هلـم خلإك ةحيك لطقركائ طكز ف	**1**	**1.6**
طك لاج لـظ	**62**	**100**

يتبين لنا من خلال الجدول أن أغلب النساء كانت فكرتهن شخصية للإنشاء بنسبة 58.1%، وتليها نسبة 14.5% تمثل المقاولات اللواتي أجبن بتكوين فكرة إنشاء مشروعها انطلاقا من تجربة مهنية سابقة، ونسب ضعيفة لباقي الاقتراحات.

ويفسر ذلك أن المرأة الجزائرية وصلت إلى درجة وعي يجعلها تفكر في إنشاء مشروع خاص بها وتعتمد على نفسها وتكون هي قائدته ومديرته، رغم أن المستوى التعليمي لأغلب المقاولات في العينة أقل من الجامعي، ولكن اكتسبن القدرة على تكوين فكرة إنشاء مشروع شخصي من خلال وسائل الإعلام والتوعية وخروج المرأة والالتقاء بغيرها من نساء ناجحات.

ونجد أيضا مقاولات أنشأن المشروع بعدما اكتسبن خبرة مهنية من خلال العمل بوظيفة سبقت فكرة الإنشاء، وهذا يُفسَّر بعدم ارتياح المرأة في الوظائف الحكومية تحت قيادة مسؤولين آخرين، وتفضل العمل الفردي الحر، بحيث تكون هي المسؤولة ومديرة المشروع وصاحبة القرار، بالإضافة إلى أنها تشجعت وحطمت حواجز كثيرة بعدما خرجت للعمل في مهنة سابقة واكتسبت معارف كثيرة وخبرات متنوعة.

كما أن العمل بمشروعها الخاص يتيح لها فرصة للتوفيق أكثر بين العمل المنزلي والعمل بالمشروع عكس الوظيفة التي تقيدها بوقت عمل محدد، ولا تمنها فرص فراغ أكبر لتلبية متطلبات العمل المنزلي، بينما وجدنا أن العائلة لا تقترح إنشاء مؤسسة على بناتها لأنه حسب ما قالته المقاولات أن العائلة لا تثق بقدرات المرأة في إدارة مشروع وتخاف عليها من المشاكل التي يمكن أن تعترضها، وأن المشروع يتطلب سفر واختلاط وهذا ما تعارضه عائلاتهن.

جدول 12: متغير دوافع إنشاء المشروع

	20	**32.3**
	12	**19.4**
	12	**19.4**
	12	**19.4**
	3	**4.8**
	3	**4.8**
	62	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة هي 32.3% تمثل رغبة المقاولة في الخروج من البطالة، وتليها نسب متساوية للاستقلالية واثبات الذات والطموح الشخصي قدّرت بـ 19.4%.

وتفسير ذلك؛ أن المرأة الجزائرية عانت من البطالة ففكرت في حل للخروج منها وهو إنشاء مؤسسة، خاصة بعدما صعب عليها الحصول على وظيفة، لأننا وجدنا أن أغلبهن بمستوى أقل من الجامعي، وأيضا لتحقّق ذاتها من خلال هذه المؤسسة وتحسين مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.

وهذا يثبت أن المرأة الجزائرية وصلت إلى درجة عالية من الوعي والتحرر والرغبة في إثبات ذاتها من خلال العمل والخروج من البطالة وتحقيق استقلاليتها المادية والمعنوية، وأيضا لتحقيق طموحاتها؛ خاصة من يملكن مواهب وحرف كالخياطة وصناعة الحلويات ولم يجدن فرصة لإبراز قدراتهن ومهاراتهن في الإبداع.

جدول 13: متغير الأهداف من إنشاء المشروع

لا أعرف	**التكرار**	**النسبة**
الرغبة في الخروج من البطالة	**14**	**22.6**
الرغبة في إثبات الذات	**36**	**58.1**
الرغبة في الخروج من البطالة + الرغبة في إثبات الذات	**12**	**19.4**
المجموع	**62**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن أعلى نسبة هي 85.1% تمثل المقاولات اللواتي كان هدفهن من إنشاء المشروع هو مساعدة الأسرة ماديا، وتليها نسب متقاربة بين النساء

التي أنشأن المشروع من أجل المساهمة في التنمية بنسبة 22.6%، ومن كان هدفهن من المشروع هو المساهمة في التنمية ومساعدة الأسرة ماديا، بنسبة 19.4 %.

ونفسر هذا أن المرأة وجدت أنها في حاجة للعمل في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحاصلة في المجتمع، حيت تسعى لتحقيق متطلبات الأسرة التي تزايدت بتزايد التطور التكنولوجي، وانخفاض القدرة الشرائية ما يضطر المرأة لمساعدة أسرتها ماديا لتلبية هذه الحاجات.

جدول 14 : متغير تلقي مساعدة من طرف عائلة المبحوثة

	التكرار	النسبة
نعم	**46**	**74.2**
لا	**16**	**25.8**
المجموع	**62**	**100**

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 74.2% تمثل المبحوثات اللواتي تلقين مساعدة من أسرهن، بينما نجد نسبة 25.8 %من المقاولات لم يتلقين مساعدة.

وفيما يخص طبيعة هذه المساعدات يتوضح من خلال الجدول التالي:

جدول 15: متغير نوع المساعدة في حالة الإجابة بنعم

	التكرار	النسبة
نقدي	**15**	**24.2**
عيني	**14**	**22.6**
نقدي وعيني	**17**	**27.4**
المجموع	**46**	**74.2**

نجد من بين اللواتي تلقين مساعدات، لم تتفاوت نسب المساعدات التي تلقينها من أسرهن، حيث شكلت المساعدات المادية والمعنوية معاً بنسبة 27.4%، أما المساعدات المادية فقط بنسبة 24.2 %، ثم مساعدات معنوية فقط بنسبة 22.6%.

وتفسير ذلك راجع إلى مدى حاجة المرأة للمساندة العائلية لأنها الطرف الأضعف فيها مقارنة بالرجل، وهي تعتمد بشكل كبير على أسرتها، بالإضافة إلى وعي الأسر بضرورة مساعدة بناتهن خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة التي جعلت من الضروري عمل المرأة للمساهمة في المصاريف.

جدول رقم 16: متغير وجود مقاولين في أسرة المبحوثة بنفس نشاط مشروعها

هل في أسرتك مقاولين			هل في أسرتك مقاولين أيضا؟		
	التكرار	النسبة		التكرار	النسبة
نعم	17	27.4	نعم	13	21.0
لا	45	72.6	لا	49	79.0
المجموع	62	100	المجموع	62	100

من خلال الجدول نجد أن أغلب المقاولات ليس لديهن مقاولين في أسرهن بنفس نشاط مشروعهن، المقاولون الرجال بنسبة 72.6%، والمقاولات النساء بنسبة 79%.

وهذا يفسر ما سبق إثباته أن المقاولات أنشأن مشروعاتهن انطلاقا من فكرة شخصية، وقررن الولوج إلى مجال عمل لم يسبق أن قام به أحد من أفراد أسرهن، وبالتالي ليس لديهن أي فكرة عن النشاط الذي ستقمن به، بمعنى أنها وصلت لدرجة وعي وثقة بالنفس تخوّلها خوض هذه التجربة التي ستكون هي السبَّاقة إليها.

جدول رقم 17: متغير نظرة المجتمع للمقاولة عند الإنشاء وبعده

لئ مى مطبظك لجة لظ ظيق قفئلك بـ؛			قي ــ قئمة مطبظك مئذ زلك قفئلك بـ عخئ لأمسئ؟؛		
ك مزا بـ	ك ة قؤذ		ك مزا بـ	ك ة قؤذ	
14.5	9	لإ لائلإ	38.7	24	ؤ عجئ ا
41.9	26	عئخي بـ	38.7	24	قنخي ذ
43.5	27	لسجع بـ	3.2	2	زخفي بـ
100	62	ك لج لظ	19.4	12	لإ لائلإ
			100	62	ك لج لظ

يبين الجدول أن نسبة 38.7% من المبحوثات أكدن نظرة الإعجاب والتقدير التي حظين بها من الناس عند الإنشاء، بينما نسبة ضعيفة جدا تقدر بـ 3.2% تمثل المبحوثات التي تعرضن لسخرية الناس عند الإنشاء.

ونجد نسبة 43.5% تمثل المقاولات اللواتي كانت نظرة الناس إليهن مشجعة بعد إنشاء مشروعهن، ونسبة 41.9% تمثل نظرة عادية.

وتفسير ذلك؛ أن توجه المرأة لإنشاء مشروع لم يعد أمرا مستحيلا كما في السابق حيث استطاعت أن تفرض وجودها من خلال قدرتها على الإنتاج والعمل، سواء حين شغلت وظائف حكومية التي كانت حكرا على الرجل، أو من خلال حرف وصناعات تقليدية أثبتت وجودها من خلالها، ما أدى بالمجتمع والناس إلى تقبل فكرة إنشاء مشروع وتشجيع المرأة على ذلك.

كما تلقت المقاولات التشجيع من المجتمع والناس بعد إنشاء المشروع؛ وذلك لما توصلت إليه من نجاح في مشروعهن من خلال الإدارة الجيدة والتسيير المحكم، وهذا ما أدى إلى تغيّر نظرة المجتمع والأسرة اتجاه المقاولات بعد هذا النجاح الذي رفع من

المستوى الاجتماعي والمادي للمرأة، كما تقول إحداهن عند الإنشاء كانت تتلقى نظرة استغراب وتساؤل وفضول لمعرفة ما إذا كان بإمكاني النجاح والقدرة على إدارة مشروع، وبعد نجاحي كسبت ثقتهن واعجابهن.

وهذا مؤشر إيجابي على تطور نظرة المجتمع إلى عمل المرأة بصفة عامة، والعمل المقاولاتي بصفة خاصة.

جدول 18: متغير المساهمة في مصاريف المنزل

	التكرار	النسبة
نعم	54	87.1
لا	8	12.9
المجموع	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 87.1% تمثل النساء اللواتي أجبن بمساهمتهن في مصاريف المنزل، بينما نسبة ضعيفة تقدر بـ 12.9% لا تساهمن في المصاريف.

وفيما يخص مقدار هذه المساهمة فيوضحها الجدول الآتي:

جدول 19: متغير مقدار المساهمة في مصاريف المنزل بعد الإنشاء

صعيف بـ جخ	2	3.2
لة مض بـ	21	33.9
لزئه لـ بـ قلبن	31	50
ك لج لـ ظ	54	87.1

يوضح الجدول أن أغلب المقاولات يساهمن مساهمة كبيرة في مصاريف المنزل بنسبة 50%، بينما من مساهمتهن ضعيفة جدا لا يشكلن إلا نسبة 3.2%.

وتفسير ذلك أن المرأة أنشأت المشروع بالدرجة الأولى من أجل توفير دخل تساعد به عائلتها، وهذا ما وجدناه في دافع وهدف الإنشاء؛ أن أغلبية المقاولات كان هدفهن من المشروع هو مساعدة الأسرة ماديا، لأن المتطلبات والحاجات المادية زادت فلم يعد رب الأسرة لوحده قادراً على تلبيتها؛ ما جعله لا يعارض عمل المرأة من أجل مساعدته في نفقات البيت. ووجدت أيضا نسبة كبيرة ممن أنشأن مقاولاتهن بمساعدة أهلهن، فكان من باب رد الجميل المساهمة في المصاريف المنزلية.

ك ج ك **20:** متغير أثر المشروع على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة

زكلئ	12	19.4
جئ	50	80.6
ك لج لـ ظ	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 80.6% تمثل المقاولات اللواتي ترك المشروع في حياتهن أثرا إيجابيا، بينما نسبة 19.4% تمثل المقاولات اللواتي تأثّرن بالمشروع سلبا.

وهذا السؤال جعل العديد من المقاولات يفكرن كثيرا قبل الإجابة، لأن أغلبهن احتارت هل ترجيح التأثير السلبي أم الإيجابي، لأنهن وجدن لمشروعهن تأثيرا مزدوجا:

بحيث فسّرن التأثير الإيجابي بما حقّقنه من مكانة اجتماعية مرموقة بعد نجاحهن في نشاطهن، كما حققن أرباحا مادية، واكتفاء ذاتياً، وأيضا ساهمن في الرفع من المستوى المعيشي للأسرة بالرفع من دخلها، وتحقيق الطموح واثبات الذات والاستقلالية، واكتساب خبرة وزيادة معارفهن بالآخرين.

كما فسّرن التأثير السلبي بأن المشروع يأخذ معظم وقتهن على حساب الاهتمام بالأسرة والأبناء، كما عبّرت إحداهن بقولها: "الله يسمح لنا من الأولاد"، وقالت بعضهن إنها إذا تعرضت لمشاكل في عملها تنقل توترها لأسرتها في البيت ولا تستطيع الفصل بين مشاكل العمل وحياتها الأسرية، بالإضافة إلى التعب النفسي والجسدي الذي يتطلبه المشروع، والذي يؤثر على راحة أسرتها؛ لأن المرأة عاطفية أكثر من الرجل، فهي تتأثر لتقصيرها اتجاه أسرتها؛ وهذا ما يمكن أن يؤثر على نجاح مشروعها وتطويره.

بالإضافة إلى أن بعضهن من العازبات قالت بأن المشروع تسبب في عنوستها؛ لأنها أخّرت قرار الزواج حتى يكبر المشروع، كلما تأتيها فرصة زواج تؤجل الموضوع لتطوّر مشروعها وبعدها تفكر في الزواج؛ فقلت بذلك فرص الزواج لديها لكبر سنها.

ﻙﻚﺠﺦﻙ 21: متغير شغل وظيفة قبل تأسيس المشروع الحالي

	ظكةقؤذ	ظكمزابـ
مل	45	72.6
لإ	17	27.4
ظكلاجلظ	62	100.0

نلاحظ أن نسبة 72.6%، من المقاولات زاولن مهنة قبل إنشاء مشروعهن، ويوضح الجدول اللاحق ما إذا كانت هناك علاقة بين الوظيفة السابقة والمشروع الحالي:

ظكجخك **22:** متغير علاقة الوظيفة السابقة بالمشروع الحالي؛

	ظكةقؤذ	ظكمزابـ
مل	34	54.8
لإ	11	17.7
ظكلاجلظ	45	72.6

فمن بين من زاولت وظيفة سابقة نجد ما نسبته 54.8% تمثل من كان لمشروعهن علاقة بتلك الوظيفة.

وتفسير ذلك أن المقاولات من خلال عملهن بوظيفة سابقة اكتسبن خبرة ساعدتهن على تكوين فكرة المشروع وتأسيسه لدرايتهن بما يلزم لذلك، واعتمدن على تجربتهن المهنية في الإدارة والتسيير والتخطيط والتنظيم للمشروع؛ لذلك اخترن مشاريع لها علاقة بمهنتهن السابقة.

ظكجخك**23:** متغير مصدر تمويل مشروع المقاولات

	ظكةقؤذ	ظكمزابـ
لخخؤة سخشيبـ	31	50

فنص خؤش	5	8.1
شمخ ف خ غ ي(ANSEJ-CNAC)	18	29
لخ خ ؤ ة سخ ش ي ب ه شمخ ف خ غ ي	8	12.9
ي ك ل ج ل ظ	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 50% من المقاولات اعتمدن على مدّخرات شخصية لتمويل مشروعهن، ونسبة 29% تمثل النساء اللواتي تلقين قروضا من صناديق الدعم، بينما نسبة ضعيفة للقرض الخاص قدرت ب 8.1%.

وهذا يفسر ما سبق أن معظم المقاولات شغلن وظائف قبل إنشاء المشروع، وبالتالي قمن بالادّخار وتكوين رأسمال سمح لهن بتأسيس نشاطهن، لأنهن يفضّلن الاعتماد على النفس وعلى الإمكانيات الشخصية، وعدم الارتباط بالبنوك، لأن المرأة تخاف من مواجهة مختلف العراقيل الإدارية التي تصاحب القروض التي اعتمدتها الدولة لمساعدة الشباب.

ومن المقاولات اللواتي كن في حالة بطالة اضطرهن ضعف المصادر الشخصية للتمويل إلى اللجوء إلى مصادر الدعم التي توفرها الدولة لمساعدة الشباب البطّال؛ التي لعبت وسائل الإعلام والاتصال دوراً هاماً في تمكين المرأة من التعرّف على ما تتيحه هذه الصناديق والوكالات من إمكانيات مادية ومعنوية؛ كالقروض والتكوين والتدريب والمتابعة.

بخلاف ذلك وجدنا نسبة ضعيفة ممّن استعانت بالبنوك تجنباً للمشاكل التي يمكن أن تواجهها مع البنك إذا تأخرت في دفع الأقساط، كما أن هناك نظرة اجتماعية وثقافية سلبية اتجاه البنوك التي تمنح قروضا بفوائد ربوية.

جدول 24: متغير إجراءات تأسيس المشروع

	التكرار	النسبة
سهل	23	37.1
معقد	26	41.9
لا أعرف	13	21.0
المجموع	62	100.0

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة 41.9% تمثل المقاولات اللواتي كانت إجراءات تأسيسهن للمشروع معقدة، ونسبة37.1% تمثل من كانت إجراءات التأسيس لديهن سهلة. ومن خلال الجدول اللاحق سوف نبين على أي مستوى تبرز هذه الصعوبات:

جدول 25: متغير مستوى هذه صعوبة الإجراءات

	التكرار	النسبة
الزبائن	10	16.1
العائلة	13	21.0
البنوك	3	4.8
المجموع	26	41.9

نلاحظ أن من بين المقاولات اللواتي تلقّين تعقيدات أثناء التأسيس نجد نسبة21% تمثل تعقيدات على مستوى العائلة، وتليها نسبة 16.1% تمثل تعقيدات على مستوى الإدارة.

وتفسير ذلك؛ أن العائلة الجزائرية لا تزال ترفض خروج المرأة للعمل، بالإضافة إلى تحكم الرجل بالمرأة وقراراتها، سواء كان الأب أو الزوج أو الأخ، وهذاا ما قالته

معظم المقاولات أنها تلقت صعوبة في إقناع أهلها بقدرتها على تحمل مسؤولية إنشاء مشروع، وتقول أيضا إحداهن أنها كلما تقنع أحد أفراد أسرتها تجد الآخر غير موافق، وبعد إصرارهن وافقت الأسرة على المشروع.

وأيضا الصعوبات الإدارية تمثّلت في كثرة إجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملف، وخاصة من لجأن إلى صناديق الدعم، فقد واجهن الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصلن عليه.

ومن بين المقاولات اللواتي وجدن إجراءات التأسيس سهلة ربما يرجع ذلك إلى اعتمادهم على مصادر تمويل شخصية، ولم يجدن عراقيل إدارية ترتبط بتأسيس المشروع؛ لأن الدولة سهّلت في السنوات الأخيرة من الإجراءات الإدارية؛ خاصة ما تعلق منها بدعم الشباب وتمكين إدماج المرأة في التنمية.

طك جخ لك 26: متغير محل إقامة المشروع

	طكة قةذ	طكمزا ب
لمخ ع طك لمرك	**9**	**14.5**
لة شك لك لمرك	**26**	**41.9**
فني ا ل طك لمرك	**27**	**43.5**
طك لج لظ	**62**	**100**

نجد من خلال الجدول أن نسبة43.5% تمثل المقاولات اللواتي أنشأن المشروع قريب من المنزل، ونسبة 41.9% متصل بالمنزل، بينما نجد نسبة 14.5% بعيد عن المنزل.

وتفسير ذلك أن عمل المرأة خارج بيتها هو استمرار لعملها داخل البيت، لأنها تسعى للتوفيق بينهما، حيث تنظّم عملها بالتنسيق بين بيتها ومشروعها، فهي مطالبة

بالقيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال، فتفضل إقامة المشروع في البيت أو قريب من البيت لتكون لديها الإمكانية للتوفيق بين عملها في المشروع وأعمالها المنزلية ومتابعة أطفالها في حالة المقاولات المتزوجات.

إنّ الملاحظة الجديرة بالتنويه في هذا السياق أنّ تحديد مكان نشاطها يتحدد على أساس التزاماتها العائلية أكثر من ارتباطه بحظوظ نجاحه، فكما صرّحت إحداهن أنها فكرت في مكان المشروع بحيث يكون قريبا من بيتها وقريبا من مدرسة أبنائها؛ لأنها متلزمة يومياً بتوصيلهم وارجاعهم من المدرسة، فهي لم تختر مكان المشروع وفقا لأهداف اقتصادية بقدر ما كان اختيارها وفقا لأهداف اجتماعية وثقافية.

27 : متغير عدد العمال في المشروع

آقل لم5	22	35.5
5-10	32	51.6
11-15	5	8.1
آقتذ لم15	3	4.8
	62	100

نلاحظ أن نسبة 51.6% تمثل المقاولات اللواتي يستخدمن عدد عمال أكثر من خمسة وأقل من عشرة، في حين نجد نسبة 4.8% تمثل عدد العمال أكثر من 15عامل.

وهذا يشير إلى أن أغلب المقاولات النسوية مقاولات صغيرة. ويوضح الجدول اللاحق مصادر استقطاب العمال من طرف المقاولة:

طھجخ ك**28** : متغير من أين يتم استقطاب العمال

	طھةقوذ	طھمزاب
ةقيم لمى	**20**	**32.3**
آشخفذ؟	**3**	**4.8**
عؤكب	**29**	**46.8**
عنص	**10**	**16.1**
طھلجلظ	**62**	**100**

ونلاحظ أن نسبة 46.8% تمثل المقاولات اللواتي اخترن العمال عن طريق العائلة وتليها نسبة 32.3% ممن اخترن العمال عن طريق التكوين المهني بينما نسب ضعيفة لمن اخترنهم عن طريق عرض أو أصدقاء.

وهذا يؤكد مدى ارتباط المرأة بمحيطها الاجتماعي، والجدول اللاحق يبين لنا كيفية اختيار المرأة المقاولة للموارد البشرية:

طھجخ ك**29** : كيف يتم اختيارهم؟

	طھةقوذ	طھمزاب
حز اطھجهز	**15**	**24.2**
فقدئب لهيب	**30**	**48.4**
لمطھعؤكب	**17**	**27.4**
طھلجلظ	**62**	**100.0**

كما نلاحظ أن نسبة 48.4% تمثل اختيار المقاولات للعمال اعتمادا على الخبرة المهنية وتليها نسبة 27.4% تمثل الاعتماد على أن يكون العمال من أفراد العائلة وآخر نسبة هي 24.4% تمثل اختيار العمال حسب الجنس.

إن تفسير كون أغلب المبحوثات أنشأن مؤسسات مصغرة لا يتجاوز عدد العمال بها عن العشرة لأنه يسهل على المرأة قيادتها، وأيضا وجدنا سابقا أن معظم النساء استخدمن مدّخرات شخصية وبالتالي لا تكفيهن لفتح مؤسسة كبيرة. بالإضافة إلى نقص التكوين والتدريب.

وتفسير اختيار المقاولة للعمال من العائلة والأقارب ذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للعائلة والقضاء على البطالة فيها، كما أنها تثق بهم لأنهم يكونون أكثر اهتماما بالمشروع، وتشعر معهم بالأمان أكثر من غيرهم.

كما تختار المقاولة عمالها من خريجي معاهد التكوين المهني لامتلاكهم مهارات وكفاءات مهنية، ووجدنا الكثير من المتربصين بالتكوين المهني يعملون لدى المقاولات للحصول على شهادة الخبرة التي يتطلبها حصولهم على شهادة مهنية، وهذا ما لاحظناه عند مقاولات صاحبات ورشات خياطة وصناعة الحلويات والحضانة.

ما لاحظناه من المقاولة هو الدقة في اختيار العمال ابتداء من أنه يجب أن يكونوا من المقرّبين إليها، وذوو خبرة وكفاءة مهنية حتى لو اختارتهم عن طريق العرض فهي تقوم بتجريبهم قبل الموافقة عليهم.

ومنهن من صرّحن بأنّهن يخترن العمال حسب الجنس، فهن يفضلن اختيار عاملات بدلاً عن عمال ذكور لأنه يسهل التعامل مع المرأة وهي تنفد الطلبات بسرعة،

لكن الرجل لا يقبل أن تكون رئيسته امرأة. وهناك ممن ذكرت أن زوجها هو من يختار عمالها.

جدول 30: متغير استخدام المقاولة لتكنولوجيات حديثة في مشروعها

	التكرار	النسبة
نعم	41	66.1
لا	21	33.9
المجموع	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 66.1% تمثل المقاولات اللواتي يستخدمن تكنولوجيات في مشروعهن بينما نسبة 33.9% لا يستخدمنها.

وتفسير ذلك يرجع لمدى وعي المرأة بالتنمية ومواكبتها للتطورات التكنولوجية الحاصلة في المجتمع كاستخدام الكمبيوتر والإنترنت، واللجوء لوسائل الإعلام للإشهار لمشروعها في الجرائد والإذاعة والتلفزيون ومواقع الويب. وهذا ما لاحظناه فعلاً عند زيارتنا للمشاريع.

وصرحت أغلب المقاولات أنهن يطّلعن بشكل مستمر على المستجدات من وسائل وتقنيات من خلال وسائل الإعلام والانترنت والجرائد والمجلات في مجال نشاطهن ويحاولن تطبيقه، كما وجدنا بعضهن لديهنّ موقع ويب خاص بهن يستفدن منه في الإشهار لعملهن، كما يستعملنه للاتفاق على مواعيد وشروط العمل، ووجدنا أغلب المبحوثات أعجبتهن فكرة إنشاء موقع ويب ولكن يجهلن الطريقة فطرحت بعضهن فكرة أنها ستستعين بمتخصص ينشئ لها هذا الموقع.

جدول رقم **31**: متغير قيام المبحوثات بدورات تدريبية

	التكرار	النسبة
نعم	28	45.2
لا	34	54.8
المجموع	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 54.8% تمثل النساء اللواتي لم يقمن بدورات تدريبية بينما نسبة 45.2% تمثل المقاولات اللواتي قمن بدورات تدريبية.

أغلب المقاولات لم يقمن بالتدريب والتكوين في مجال نشاط مشروعهن لأن أغلب صاحبات الحرف والصناعات التقليدية يتعلمنها بورشات ليس بتكوين أو تدريب، بالإضافة إلى غياب ثقافة التكوين، ما عدا بعض صاحبات دور الحضانة ممن صرّحت بأن الدولة تفرض شهادة جامعية متخصصة بعلم التفس، وبعضهن من درست بتكوين مهني لتعلم حرف الحلاقة وصناعة الحلويات والخياطة.

جدول رقم **32**: متغير تعاون المقاولة مع مقاولات أخريات

	التكرار	النسبة
نعم	28	45.2
لا	34	54.8
المجموع	62	100

يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة 54.8% تمثل المقاولات اللواتي لا يتعاملن مع مقاولات أخريات، أما نسبة 45.2% فتمثل اللواتي يتعاملن ويتواصلن مع مقاولات أخريات.

وتفسير ذلك حسب ما قالته المبحوثات عدم معرفتهن بالأخريات، وأحيانا لبعد المسافة وعدم الثقة، والخوف من رفض تعاون الأخريات معهن. ونجد من بين اللواتي تتعاون مع غيرها في نفس نوع النشاط يكون خاصة في المشاريع التي تكون لها علاقة ببعضها وتكون مكملة لبعضها، كالحضانة مثلا تتعامل مع مطاعم لتحضير الوجبات، وصاحبات مشاريع الصناعات التقليدية تتعامل مقاولات أخريات تخصّصهن بيع المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات.

وأيضا صرحت بعض المبحوثات أنّهن يعرفن معظم المقاولات صاحبات المشاريع اللواتي يمارسن نفس النشاط الاقتصادي، وتحاول الاستفادة من خبراتهن وتزور مكان عملهن وتطلع على الأحسن لتقوم بأحسن منه وتدرس الأسوأ في المشروع لتتجنبه في مشروعها.

وما لاحظناه هو معرفة أغلب المقاولات لببعضهن البعض، ولكن لا يتعاملن مع بعضهن، ودليل ذلك أنهن ساعدنني في الوصول إلى غيرهن من المقاولات.

ك لا ح ت ك ن ك ت

ة خ ج ئ ت ك م س ش ك ق ئ ل إ ة ى ك ك ل ب

ك ج خ ك **35 :** متغير العمل في محيط تنافسي

	ك ك ة ق ذ	ك م ز ا ب
م ل	**53**	**85.5**
لا	**9**	**14.5**
ك ل ج ل ظ	**62**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 85.5% من المقاولات يعملن في محيط تنافسي.

وتفسير ذلك أن أغلب النساء تطّلع على نشاط غيرها وتحاول الاستفادة منه، بحيث يكون إنتاجها وعملها أكثر إتقاناً ودقة، وهذا ما لاحظناه عند الكثيرات حين يتحدثن عن مشروعهن يذكرن مساوئ مشاريع أخرى وأنها تجنّبت هذه المساوئ، أو أنها رأت أشياء جيّدة وجديدة عند غيرها فاستعملتها هي، ويحاولن إصدار أمور جديدة في الإنتاج والتسيير والإدارة لتتفوق على مشاريع أخرى في نفس نشاطها.

ك ج خ ك **36:** متغير تمكين القوانين التشريعية من مشاركة المرأة

	ك ك ة ق ذ	ك م ز ا ب
م ل	**44**	**71**
لا	**18**	**29**
ك ل ج ل ظ	**62**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 71% تمثل المقاولات اللواتي صرّحن بأن القوانين التشريعية تمكن من مشاركة المرأة، في حين نسبة 29% صرحت بأن القوانين غير مشجّعة للمشاركة النسوية.

وتفسير ذلك أن الدولة قامت بجهود كثيرة لدعم المقاولة النسوية بإنشائها لصناديق دعم توفرها للشباب بدون تمييز بين الجنسين، كما أن هناك قوانين تحمي المرأة في العمل، وهناك مساواة بين الجنسين في كافة الحقوق القانونية، ونجد أن الدولة وفّرت الظروف المساعدة لعمل المرأة كالترخيص لإنشاء دور حضانة لرعاية الأطفال فتكون المقاولة الأم أكثر ارتياحا بوضع أطفالها بدور حضانة وتتفرغ للعمل بالمشروع.

بينما نجد من صرّحن بعدم تمكين القوانين من مشاركة المرأة أغلبهن من تعرضن للإساءة من قبل الدوائر الحكومية لرفض ملفهن أو رفض شهاداتهن، بالإضافة إلى ما تعانيه المرأة من سوء معاملة الزبائن والمسؤولية الملقاة على عاتقها، وأيضا تأخر الزبائن في الدفع وأحيانا امتناعهم عن الدفع ولا يوجد قانون يحميها من ذلك.

ولكن ما لاحظناه أن المقاولات من أجَبن بأن القوانين تشجع لكن أثناء الحديث قلن بأن القوانين في الجزائر لا تساعد المرأة وهي تميزها عن الرجل في التعامل وتعاني المرأة في إنشاء المشروع، وفي تسييرها ولكنّهن خفن من الإجابة في الاستمارة ربما لعدم ثقتهن بالباحثة، وذلك ما ظهر لدي من خلال طلبهن مني الأوراق الثبوتية.

جدول رقم 37: متغير تحقيق المقاولة أرباحا في المشروع

معلل	57	91.9

لا	5	8.1
المجموع	62	100

يتبين لنا من خلال الجدول أن النسبة 91.9% تمثل أغلب المقاولات اللواتي حقّق مشروعهن أرباحا مادية، بينما نسبة ضعيفة قدرت ب8.1 % لم يحقق أرباحاً.

صرحت أغلب المقاولات بأن المشروع حقق لهن أرباحا مادية، وهذا يفسر لنا مدى نجاح المقاولات في مشروعهن؛ إلا أنّهن يشتكين كثيرا من غلاء المواد الأولية وكذلك من الضرائب، خاصة النشاطات ذات الطابع الخدماتي فهي تكون واضحة بالنسبة للضرائب.

الجدول رقم 38: متغير التواصل بين المقاولة والعمال

	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	7	11.3
لا رأي	18	29
جيد	37	59.7
المجموع	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة 59.7% تمثل تواصل جيد للمقاولات مع العمال، ونسبة ضعيفة للتواصل الضعيف هي 11.3%.

ونفسر ذلك بما وجدناه سابقا في اختيار المقاولة للعمال على أساس الكفاءة، ومن العائلة، وبالتالي يكون تواصلها معهم جيد، ولا تجد صعوبة في التعامل معهم لأنها

تعرفهم من قبل، فتكون مصالحهم متبادلة وبالتالي يكون هناك تفاهم بينهم وبين المقاولة.

ووجدنا بعضهن أجابت بضعف التواصل بسبب مشاكل بين العمال وعدم إتقانهم للعمل، بالإضافة إلى عدم التزامهم بالمواعيد المحددة للعمل.

جدول 39: متغير التدخل في مداخيل مشروع المبحوثة

	التكرار	النسبة
نعم	18	29.0
لا	44	71.0
المجموع	62	100.0

يتبيّن لنا من خلال الجدول أن النسبة 71% تمثل عدم تدخل طرف آخر في مداخيل المشروع، بينما النسبة 29% تمثل تدخل من طرف الآخرين في مداخيل المشروع. ويوضح الجدول الآتي الأطراف التي تتدخل في مشروعات المقاوِلة:

جدول 40: من طرف من هذا التدخل؟

	التكرار	النسبة
الأب	4	6.5
الزوج	8	12.9
الأم	4	6.5
الأخ	2	3.2
المجموع	18	29.0

ونلاحظ من بين من يتدخلون في أرباح المشروع هم الأزواج بنسبة 12.9%.

وتفسير ذلك أن المرأة أصلا تساهم في مصروف البيت سواء متزوجة أوغير متزوجة لذلك لا يتدخل أحد في مداخيل مشروعها، بينما وجدنا تدخل بعض الأزواج في مداخيل المشروع، لكن بدرجة قليلة.

ومع ذلك يمكن القول أنّ أغلب المقاولات يشعرن باستقلالية تامة في التصرف في المداخيل وتسييرها.

جدول رقم 41: متغير امتلاك رخصة سياقة قبل وبعد إنشاء المشروع

هل قمت بتحقيق دخل بعد زيادة رأسمالك؟ لسذاجة؛			هل تقوم بدخل إضافي لمشروعك؟ لسذاجة؛		
	التكرار	النسبة		التكرار	النسبة
نعم	12	19.4	نعم	34	54.8
لا	50	80.6	لا	28	45.2
المجموع	62	100	المجموع	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة80.6% تمثل المقاولات اللواتي لم تكن تملكن رخصة سياقة قبل إنشاء المشروع، ونسبة19.4% كانت تملكها، بينما نجد نسبة 54.8% من أصبحت تملك رخصة، وبقيت النسبة 45.2% تمثل من لم يملكن الرخصة بعد إنشاء المشروع.

والجدول يبين التطور الذي حققته المرأة المقاولة في امتلاك رخصة السياقة التي تعتبر مؤشرا على استقلاليتها وحريتها في النشاط الاقتصادي واستغنائها عن غيرها في التنقل والسفر، كما يتأكد ذلك من خلال الجدول الآتي؛ الذي يفسر التطور الحادث في امتلاك المرأة المقاولة لسيارة:

جدول رقم42: متغير امتلاك سيارة قبل وبعد إنشاء المشروع

ك قتم ةكتخيق زيئذ فكؤمسئ؟ لسذ مءق؛			ك ة لكتي م زيئذ لمخؤمسئ؟ لسذ مءق؛		
	ةكةقؤذ	ةكمزابـ		ةكةقؤذ	ةكمزابـ
معل	9	14.5	معل	32	51.6
لإ	53	85.5	لإ	30	48.4
ةكلجلظ	62	100	ةكلجلظ	62	100

نلاحظ إذاً أن نسبة 51.6% من المقاولات أصبحن يملكن سيارة خاصة بعد إنشاء المشروع، بينما كانت تمثل نسبة 14.5%، وهذا تطور ملحوظ في مستوى استقلالية المرأة وحريتها.

وتفسير ذلك أن المرأة لم تكن تعطي أية أهمية لرخصة السياقة، وبعد إنشاء المشروع وجدت نفسها في حاجة للتنقل أكثر مما سبق، فاضطرت لشراء سيارة، ومما عمّق من رغبتها في امتلاكها زيادة مداخيلها المادية، وتطور مكانتها الاجتماعية.

ةكجخ لك43: متغير السفر قبل وبعد إنشاء المشروع

ك قم ةةزئغني م مخيق فكؤمسئ؟ لسذ مءق؛			ك ةزئغني م افلخيق لمخؤمسئ؟ لسذ مءق؛		
	ةكةقؤذ	ةكمزابـ		ةكةقؤذ	ةكمزابـ
معل	23	37.1	معل	37	59.7
لإ	39	62.9	لإ	25	40.3
ةكلجلظ	62	100	ةكلجلظ	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة 62.9% تمثل المبحوثات اللواتي لم تكن تسافرن لوحدهن قبل المشروع، والنسبة 37.1% تمثل من كن يسافرن بمفردهن.

في حين نجد بعد إنشاء المشروع أصبحت نسبة من يسافرن لوحدهن هي 59.7% وبقيت من لا تسافر لوحدهن بنسبة 40.3%.

وتفسير ذلك أن المرأة لم تكن تسافر لوحدها بدون مرافق من أهلها قبل إنشاء المشروع، لرفض العائلة ذلك خوفا على المرأة من مخاطر السفر التي لا تستطيع المرأة مواجهتها بمفردها، بينما زادت نسبة النساء اللواتي أصبحن يسافرن بمفردهن بعد إنشائهن لمشروعهن وذلك لضرورة يتطلبها عملهن.

ولكن بالرغم من ذلك تبقى نسبة سفرهن بمفردهن ضعيفة، فقد صرّحت معظم المقاولات بأن أفراد العائلة يرفضون تنقّلهن لوحدهن، حتى إن ذلك يقلّل من حظوظ نجاحهن، تقول إحداهن وهي مقاولة في الصناعة التقليدية أن زوجها يرفض سفرها بعدما وجّهت لها دعوات لعرض منتوجاتها، وتقول الأخرى أن زوجها يطلب مرافقتها بحيث تدفع هي تكاليف سفره وتحدد السفر تماشيا مع عطلته هو، وبالتالي تبعية المرأة للرجل في اتخاذ قرار السفر تحد من تطور نشاطها.

ك ج خ ك44: متغير المشاركة في اتخاذ القرار

ك ة سئ ق م غ ئ خ ط ق ذ غ آ ت ق ل خ ئ الأسئ ؟؛			ك ة سئ ق م غ ئ خ ط ق ذ غ آ ت ق ف ك ئ الأسئ ؟؛		
ك م ز ا ب	ك ة ق ذ		ك م ز ا ب	ك ة ق ذ	
93.5	**58**	مع	**87.1**	**54**	مع
6.5	**4**	لا	**12.9**	**8**	لا
100	**62**	ك ل ج ل ظ	**100**	**62**	ك ل ج ل ظ

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة 87.1% تمثل المبحوثات اللواتي يشاركن في اتخاذ القرار في الأسرة قبل إنشاء المشروع ، والنسبة 12.9% لا يشاركن.

في حين نجد بعد إنشاء المشروع زادت نسبة المشاركة بنسبة 93.5% وبقيت نسبة ضعيفة ممن لا يشاركن هي 6.5%.

ويوضح الجدول اللاحق طبيعة القرارات التي تشارك فيها المرأة:

جدول رقم 45: متغير طبيعة القرارات التي تشارك فيها المقاولة

	التكرار	النسبة
قرارات تتعلق بالأولاد	7	11.3
قرارات تتعلق بالميزانية	33	53.2
قرارات أخرى	3	4.8
قرارات تتعلق بالأولاد والميزانية	17	27.4
المجموع	60	96.8

فنجد من يشاركن في اتخاذ القرارات تتعلق بميزانية العائلة بنسبة 53.2%، وفيما يتعلق بقرارات تربية الأولاد والميزانية معا فنجد نسبته تقدر بـ 27.4%.

وتفسير ذلك أن المرأة تشارك في اتخاذ القرار سواء قبل أو بعد الإنشاء؛ لأن نسبة ضعيفة ممن زادت مشاركتهن بعد الإنشاء، ووجدنا أغلب ما تشارك فيه المرأة هو ميزانية العائلة وتربية الأولاد، لأن الرجل يغيب أكثر عن البيت، وبالتالي فهي تتكفل باتخاذ القرارت في غيابه.

أما فيما يخص ميزانية العائلية فهي التي تقوم بقضاء حاجيات البيت والتسوق، وهي تتعامل مع أولادها أكثر من الرجل وبالتالي تكون مطالبة باتخاذ قرارات بمفردها.

جدول رقم 46: متغير المصاريف الشخصية للمقاولة بالدينار شهريا

	التكرار	النسبة

1000-2000	26	41.9
2000-4000	16	25.8
4000-6000	10	16.1
6000 فأكثر	10	16.1
المجموع	62	100

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة 41.9% تمثل المقاولات اللواتي يستهلكن نفقات شخصية شهريا أكثر من 1000 دينار وأقل من 2000 دينار، ونسبة ضعيفة لمن تنفق أكثر من 6000 دينار شهريا.

وتفسير ذلك أن المرأة تفضل المساهمة في المصاريف العائلية على نفسها بالإضافة إلى رغبتها في تكبير وتوسيع المشروع، فهي كلما زاد دخلها تستعمله في تطوير المشروع.

كما صرحت معظمهن أن المداخيل تقسّم بين مصاريف البيت وما بقي منها تستعمله لشراء آلات ووسائل جديدة للمشروع، وأيضا هناك مقاولات يرسمن أهدافا مستقبلية يطمحن لتحقيقها، فهن يدّخرن المال لذلك كالسفر خارج الجزائر، والقيام بعمرة أو حج، وشراء بيت أو سيارة، فبحسب غالبيتهن لديهن أهدافا كبيرة تحتاج للمال الكثير وهن يطمحن لتحقيقها وبالتالي لا يبذّرن المال على مصاريف شخصية.

الخاتمة العامة

لقد كان هدفي الأساسي في هذه الدراسة هو فهم واقع المقاولة النسوية في الجزائر، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدّ من المشاركة الاقتصادية للمرأة في هذا المجال من النشاط الاقتصادي.

ولقد كانت التتساؤلات التي نطمح إلى الإجابة عنها ترتبط بالأسباب والعوامل وراء عزوف المرأة الجزائرية عن إنشاء المؤسسات الاقتصادية، وهل الأعراف والتقاليد هي التي تعيق مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، وهل المحيط العام والمحيط الأسري لم يتقبل بعد فكرة خروج المرأة للعمل وتحديداً العمل المقاولاتي؟

وطرحتُ من أجل الإجابة على تلك التساؤلات الفرضية التالية: تؤثّر العوامل الاجتماعية والثقافية بطريقة سلبية على إمكانية تقدم وتطور العمل المقاولاتي للمرأة في الجزائر.

ولقد بحثنا الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى تطور العمل النسوي ودوافعه والعوامل المؤثرة فيه، والتحديات التي تعيقه، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لواقع العمل النسوي في الجزائر. ثم بحثنا في تطور النشاط المقاولاتي وخصائصه في الجزائر وواقع المرأة من هذا النشاط.

ثم قمنا في الفصل الثالث باختبار فرضيتنا باستخدام منهج البحث الميداني من خلال جمع معطيات عن طريق الاستبيان، وبعد تصنيف البيانات وتحليلها توصلت إلى النتائج التالية:

ــ متوسط عمر المقاولات هو 39.74 سنة، حيث يتراوح سن أغلب المقاولات بين 31 و40 سنة.

ــ بالنسبة للحالة المدنية فأغلبهن متزوجات.

ــ أغلب المقاولات ذوات مستوى تعليمي ثانوي.

ــ يبرز نشاط المقاولات في الجزائر في القطاع الخدماتي والحرفي، ويقل في الصناعي، ثم الزراعي.

ــ أغلب المقاولات انطلقن من مبادرة شخصية وارادة ذاتية، واعتمدن على أنفسهن في إنشاء المشروع من حيث رأسماله المادي.

ــ تشترك أكثر المقاولات في دافع إنشاء المقَاولة من أجل الخروج من البطالة، والرغبة في الاستقلالية واثبات الذات.

ــ كانت نظرة المجتمع إيجابية للنشاط المقاولاتي النسوي.

ــ أغلب المقاولات مارسن وظائف قبل تأسيس المشروع، ذات علاقة بنشاطهن الحالي.

ــ تعرضت أغلب المقاولات إلى عراقيل عائلية وادارية في تأسيس مشروعهن، وصرحت أغلبهن أن القوانين التشريعية من الناحية النظرية تمكّن من مشاركة المرأة.

ــ أغلب المقاولات حققن نجاحات مادية ومعنوية بعد إنشاء مشروعاتهن، واكتسبنا جانباً كبيراً من الحرية والاستقلالية.

والفكرة النهائية لنتائج هذه الدراسة؛ أنّ المرأة المقاولة الجزائرية تصطدم بمجموعة كبيرة من التحديات، أكثرها تأثيراً على مشاركتها الاقتصادية؛ هي تلك التحديات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد.

قائمة المراجع والمصادر

آ ﻟﻼ:ﻟﻚ ﻟﺆﺟﻆ ﻟﺌﻜﻎ ﺑﻚﻌﻨﻲ ﺑـ

أولاً: الكتب

- الرياشي، سليمان، وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996.

- بوحوش، عمار. **التاريخ السياسي للجزائر**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

- جغلول، عبد القادر. **تاريخ الجزائر الحديث**، دراسة سوسيولوجية. ترجمة فيصل عباس. بيروت: دار الحداثة، 1981.

- هني، أحمد. **اقتصاد الجزائر المستقلة**: الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلّف في الجزائر**، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، ترجمة نخبة من الأساتذة، مراجعة عبد السلام شحاذة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

- أنتوني غدنز. **علم الاجتماع**. ترجمة: فايز الصُّياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

- تاج عطاء الله. **المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006.

- بوزيان عثمان. **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2008.

ـــ حسين عبد الحميد أحمد، رشوان. ﻋﻠﻰ ﺋﺠﺔ ﻟﺌﻈﻚ ﻟﺪﺏ. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1998.

ـــ سامية حسن، الساعاتي. عﻟﻰﺋﺟﺔ لئظﻚ لﻟﺟّ ذﻟﺄ بـ لﻋﺋ شبذ لآ لى فصﺋﺋ مﺋ. القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.

ـــ بدران، محمود عبد الرشيد. علم الاجتماع ودراسات المرأة، تحليل استطلاعي. جامعة المنيا: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

تئهيﺋ بﻚخ هفيﺋ ة

ـــ صالحي، صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. لﺟﻚ بﻚﻋﻚ لﻰﺋﻹﻓة شئﻐﻲ بـ هﻋﻚ لﻰﻚﺔ زﻲﻲﺫ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف. العدد 03، 2004.

ـــ بلحاج مليكة. عمل المرأة بين العبء والدافع. لﺟﻚ بﺋﻷمزﺋم ﻚﻟ لﺟة لظ، العدد 08، جوان 2014، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان.

ﻟﺋﻲﺗﺋ بﻚ ذزﺋﻚﻚ جﺋ لﻲ بـ

ـــ شلوف فريدة. ﻚ لﻟﺟﻚ ﻟﻰ ﺋﻟﻚ بـ غﻰﻚ جﻲﺋﺫ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2009/2008.

ـــ عدمان رقية. ﻚ لﻟﺟﻚ ﻟﻰ ﺋﻟﻚ بـ ﻩﺣﺧﺋ ﻩﻚﻋﻣزﻓﻰﺋﻹﺟة لﺋﻋﻰ. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2008/2007.

ـــ دباح نادية. خﺋﺫز بـ ﺋﻓظﻚ ﻟﻰ ﺋذ لﻹﻗﻲ بـ غﻰﻚ جﻲﺋﺫ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، 2012-2011، جامعة الجزائر.

ـــ منيرة سلامي، وايمان ببة.ك لـ أز زئ ةك شغيبن ك لة مض بـ قآغيئكة لقي مئإفة شئخى لكـ لـآب غىك جوئذ. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، سنة 2013.

ـــ بن زيان مليكة. عملك ر مج بـ يمعقئزئةهئ عكو ك عإفئ ةئآزني بـ. رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة قسنطينة 2004/2003.

ـــ راشدي خضرة. ئإمقائي بـ ك غي لغئني بـ ك ةح لإ ة ك ز هزي غي لـ هغئني بـ كـلآزبن ك جوئني بـ، رسالة الدكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران، 2013/2012.

ـــ بلعجال فوزية. ك عوئ كـ ك غي لئفة شئني بـ ك لـ أتبن عكو ز ف ك عـ كـ ك جوئني بـ، رسالة دكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران، 2013/2012.

ئإلوئ ك لـ أة لئ ة ّك مخوئ ة

ـــ ك تمـ لي بـ ك اسني بـ غىك ض مـ ك عـ ذاى. بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995.

ـــ ئألأ شلاإحئ ةئإلإفة شئني بـ هزيئزئ ةك خ هـ شد بـ غىك كخئ مـ ك عـ نلي بـ: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

ـــ ة لي ك لـ لسذ مـ عئ ة ك شغيبن ك لة مض بـ ّ مقي ذ خ هذمئ غى ئإلإفة شئني ئ ة ك لغئني بـ. بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية التي نظمتها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25ـ 28 ماي 2003، عين مليلة: دار الهدى، 2004.

خئ لـ زي ك لـ هـ ز مـ عئ ة ّ ك لـ عئ جل

ـــ ريمون بودون، وفرانسوا بوريكو، ك لعجلى كقوخى كعكلى ئلإجة لئظ، ترجمة: سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ˇ 1986.

ـــ طوني بينيت، ولورانس غروسبيرغ، وميغان موريس. فلئقي جئ شلإجي بـ جخبخ ˇ لعجلى لشركحئ ة كقئغبـ كلجة لظ. ترجمة: سعيد الغانمي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

زئخ زيئ كقئني ذ

ـــ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 1990.

ـــ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 1993.

ـــ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع.

ـــ تقرير التنمية الإنسانية العربية. نحو النهوض بالمرأة. 2005

ـــ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006.

زئلهئ كلزيل كقوهي مكة سنيي بـ

ـــ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المادة 4، ص 7 وما بعدها.

ـــ الميثاق الوطني 1976.

Ouvrages

- Laura Feal (comp.). **Genre et intégration économique des femmes dans les pays du Maghreb**. Tunis , 5-7 octobre 2009.

- Maurice Thevenet, **la culture d'entreprise**. Collection Que sais-je. PUF, 1993.

- Rapport National sur le développement Humain - ALGERIE 2006. Conseil National Economique et Social . Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD).

- Programme des Nations Unies pour le developpement (PNUD). Rapport mondial sur le developpement Humain 1993. Voir : http://www.undp.org.

Articles:

- Bouhou K., L'Algérie des réformes économiques : un goût d'inachevé, politique étrangère 2009/02-2009/2, Eté, p. 323-335.

- Lamiri Abdelhak, les plans de redressements, concepts et méthodes et conduites par les entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°03, AVR 2004.

- Lamiri Abd El hak, La mise a niveau : enjeux et pratique des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003.

- Sadeg Mohamed, Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale, Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3, AVR 2004.

- Minister de l'industrie. Bulletin d'information statistique de la PME. Année 2012. N° 22. edition 2013.

- O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 12

- O.N.S : Données statistiques 2001.N° 343

- O.N.S : Données statistiques 2013.N° 653

الملاحق

20014

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- تلمسان
قسم علم الاجتماع

الاستمارة

في إطار القيام بدراسة تتمحور حول موضوع المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف الحصول على بعض البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض هذه الدراسة.
لذلك أرجو منكن الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (×) في الخانة التي تتناسب مع رأيكم في كل عبارة، علماً أن إجابتكم ستعامل بشكل سري ولغرض البحث العلمي فقط.

أولا: المعلومات الشخصية والاجتماعية لصاحبة المشروع

1. تاريخ الميلاد

2. الحالة العائلية
○ 1. عزباء ○ 2. متزوجة ○ 3. مطلقة
○ 4. أرملة

3. عدد الأولاد

La question n'est pertinente que si الحالة = "متزوجة" ou "مطلقة" = "الحالة" ou "أرملة" = "الحالة"

4. ما هو عدد الافراد المسؤولة عنهم؟

5. المستوى التعليمي
○ 1. امي ○ 2. ابتدائي
○ 3. متوسط ○ 4. ثانوي
○ 5. جامعي ○ 6. تكوين مهني
○ 7. مدرسة قرانية

6. -اصل الاجتماعي-مكان النشاة
○ 1. ريف ○ 2. مدينة

7. مكان الإقامة الحالي
○ 1. ريف ○ 2. مدينة

8. المستوى التعليمي للأب
○ 1. أمي ○ 2. ابتدائي
○ 3. متوسط ○ 4. ثانوي
○ 5. جامعي ○ 6. تكوين مهني
○ 7. مدرسة قرانية

9. المستوى التعليمي للأم
○ 1. أمي ○ 2. ابتدائي
○ 3. متوسط ○ 4. ثانوي
○ 5. جامعي ○ 6. تكوين مهني
○ 7. مدرسة قرانية

10. المستوى التعليمي للزوج
○ 1. أمي ○ 2. ابتدائي
○ 3. متوسط ○ 4. ثانوي
○ 5. جامعي ○ 6. تكوين مهني
○ 7. مدرسة قرانية

11. ما هي الحالة الاقتصادية للأب؟
○ 1. عامل ○ 2. بطال ○ 3. متقاعد
○ 4. أخرى حددي

12. إذا كان الاب عامل في اي قطاع؟
○ 1. خاص ○ 2. عام

13. في أي ميدان يمارس الأب مهنته؟
○ 1. زراعة
○ 2. صناعة
○ 3. تجارة وخدمات
○ 4. بناء واشغال عمومية

14. ما هي الحالة الاقتصادية للأم؟
○ 1. عاملة ○ 2. بطالة
○ 3. متقاعدة ○ 4. أخرى حددي

15. إذا كانت الأم عاملة في أي قطاع
○ 1. خاص ○ 2. عام

16. في أي ميدان تمارس الأم مهنتها؟
○ 1. زراعة
○ 2. صناعة
○ 3. تجارة وخدمات
○ 4. بناء وأشغال عمومية

17. ما هي الحالة الاقتصادية للزوج إذا كنت متزوجة؟
○ 1. عامل ○ 2. بطال ○ 3. متقاعد
○ 4. اخرى حددي

18. إذا كان الزوج عامل في أي قطاع؟
○ 1. خاص ○ 2. عام

19. في أي ميدان يمارس الزوج مهنته؟
○ 1. زراعة
○ 2. صناعة
○ 3. تجارة وخدمات
○ 4. بناء واشغال عمومية

ثانيا: المرأة المقاولة وتأسيس المشروع

20. ما نوع نشاط المشروع؟
○ 1. خدماتي ○ 2. صناعي
○ 3. زراعي ○ 4. حرفي
○ 5. اخرى حددي.....

21. كيف تكونت لديك فكرة إنشاء المشروع؟
○ 1. فكرة شخصية
○ 2. فكرة من العائلة
○ 3. تجربة مهنية سابقة
○ 4. اقتراح اصدقاء
○ 5. من خلال تحليل شخصي لمتطلبات السوق
○ 6. اخرى حددي.....

22. هل لديك شريك في المشروع؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

في حالة الإجابة بنعم من هو هذا الشريك؟

23. كم كان عمرك عند إنشاء المشروع؟

24. ما هي دوافعك لتاسيس المشروع؟
○ 1. البطالة ○ 2. الاستقلالية
○ 3. التفوق ○ 4. اثبات الذاتر
○ 5. طموح شخصي

25. ما هي اهدافك من إنشاء المشروع؟
○ 1. المساهمة في التنمية
○ 2. مساعدة الأسرة ماديا

26. هل تلقيت مساعدة من طرف عائلتك و أقاربك في نشاطك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

27. في حالة الإجابة بنعم ما نوع هذه المساعدة؟
○ 1. مادية ○ 2. معنوية

28. هل لديك مقاولين في أسرتك في نفس نشاط مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

29. هل لديك مقاولين نساء في أسرتك في نفس نشاط مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

30. هل تلقيت مساعدة من طرف عائلتك وأقاربك في نشاطك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

31. في حالة الإجابة بنعم ما نوع هذه المساعدة؟
○ 1. مادية ○ 2. معنوية

32. هل لديك مقاولين في اسرتك في نفس نشاط مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

33. هل لديك مقاولين نساء في أسرتك في نفس نشاط مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

34. هل زادت مشاركتك في اتخاذ القرار داخل الأسرة بعد إقامة مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

35. إذا اجبت بنعم ما هي طبيعة هذه القرارات؟
○ 1. تربية الأولاد ○ 2. ميزانية العائلة
○ 3. الترفيه العائلي ○ 4. أخرى اذكرها

36. كيف كانت نظرة الناس لك كمقاولة عند الإنشاء؟
○ 1. إعجاب ○ 2. تقدير ○ 3. سخرية
○ 4. لا مبالاة

37. هل تساهمين في مصاريف المنزل؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

38. هل توفقين بين حياتك المهنية وحياتك العائلية؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

39. هل تغيرت نظرة المجتمع اتجاهك بعد انشائك لمشروعك؟
○ 1. نعمرلا

40. هل تغيرت نظرة الأسرة اتجاهك بعد انشائك لمشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

41. هل ترك مشروعك أثرا في حياتك الاجتماعية والاقتصادية؟
○ 1. سلبيا ○ 2. ايجابيا

42. ما هو هذا التاثير

البناء المؤسسي وتسيير المشروع

43. سنة إنشاء المشروع

44. هل شغلت وظيفة قبل تاسيسك للمشروع الحالي؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

45. هل للوظيفة السابقة علاقة بالمشروع الحالي؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

46. كم دامت سنوات الخبرة في المهنة السابقة؟

47. ما هو مصدر تمويل مشروعك؟
○ 1. مدخرات شخصية
○ 2. قرض خاص
○ 3. صندوق دعم(ANSEJ-CNAC)

48. كيف كانت إجراءات تأسيس المشروع؟
○ 1. سهلة ○ 2. معقدة ○ 3. عادية

49. إذا كانت معقدة على أي مستوى هذه الصعوبة؟
○ 1. بنك
○ 2. إدارة
○ 3. عائلة
○ 4. أخرى حددي.....

50. محل إقامة المشروع؟
○ 1. بعيد عن المنزل ○ 2. في المنزل
○ 3. قريب من المنزل

51. عدد العمال في المشروع؟

52. من اين يتم استقطابهم؟

53. كيف يتم اختيارهم؟
○ 1. حسب الجنس
○ 2. كفاءة مهنية
○ 3. من العائلة
○ 4. يد عاملة رخيصة
○ 5. اخرى.....

54. هل هناك توزيع للمهام والمسؤوليات؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

55. هل يخضع تسييرهم لنظام محدد؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

56. هل لديك قانون تنظيمي؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

57. هل يتم الالتزام والانضباط به؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

58. هل يخضع تسيير المشروع لخطة استراتيجية؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

59. هل تستخدمين تكنولوجيات حديثة في مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

60. هل لديك موقع ويب في الانترنت؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

61. هل قمتم بدورات تدريبية؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

62. هل تتعاونين مع مقاولات اخريات؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

63. إذا كانت الإجابة بنعم هل؟
○ 1. نفس التخصص
○ 2. تخصص آخر ما هو

رابعا: التحديات

اولا: التحديات التشريعية والإدارية

64. هل القوانين التشريعية في الجزائر تمكن من مشاركة المرأة؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

65. هل تواجهين عراقيل إدارية؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

ثانيا: التحديات الاقتصادية

66. هل تعملين في محيط تنافسي؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

67. هل المناخ الاقتصادي يساعد على نشاطك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

68. هل حققت ارباحا في مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

69. كيف هو التواصل بينك وبين العمال؟
○ 1. ضعيف ○ 2. متوسط ○ 3. جيد

إذا اجبت بضعيف لماذا حسب رايك؟.....

رابعا: التحديات الاجتماعية

70. هل هناك تدخل في مداخيل مشروعك من طرف آخر؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

71. في حالة الاجابة بنعم من طرف من هذا التدخل؟
○ 1. الأب ○ 2. الزوج
○ 3. أخرى.....

72. هل تحظين بتشجيع الناس لك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

خامسا: التحديات الثقافية

73. كيف تقبل اقاربك فكرة تأسيس المشروع؟
○ 1. بسهولة ○ 2. بصعوبة
إذا كانت الإجابة بصعوبة لماذا؟.....

74. ما هي نظرة المجتمع إليك كمقاولة؟
○ 1. لا مبالاة ○ 2. عادية ○ 3. مشجعة

75. هل كانت لديك رخصة سياقة قبل إنشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

76. هل كانت لديك سيارة قبل إنشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

77. وهل تملكين رخصة الان بعد انشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

78. وهل تملكين سيارة بعد انشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

79. هل كنت تسافرين وحدك قبل إنشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

80. هل تسافرين بمفردك بعد إنشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

81. هل كنت تشاركين في اتخاذ القرار في ا سرتك قبل إنشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

82. هل تشاركين في اتخاذ القرار في أسرتك بعد إنشاء مشروعك؟
○ 1. نعم ○ 2. لا

83. بعد ان اصبحت مقاولة ما هو قدر مساهمتك في الميزانية العائلية؟
○ 1. 0% ○ 2. (10-20)%
○ 3. (20-40)% ○ 4. (40-60)%
○ 5. 60%واكثر

84. بعد ان اصبحت مستقلة ماديا بكم يمكنك قياس النفقات المباشرة على مظهرك بالالف دينار شهريا؟
○ 1. 1000-2000 ○ 2. 2000-4000
○ 3. 4000-6000 ○ 4. 6000 و اكثر

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ريادة الأعمال النسائية والمشاركة الاقتصادية في الجزائر. وهي مصممة للتعرف على العواملا لاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛التي تؤثر على تمكين المرأةالجزائرية مث لإنشاء وتطوير المشاريع الاقتصادية والتجارية.

وتعتمد الدراسة على تحقيق ميداني لعينة من الشركات والمشاريع الاقتصادية والتجارية في ولاية تلمسان.

النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هي أنّ المرأة الجزائرية تحقق تقدما مضطردا في معدّل مشاركتها الاقتصادية، لكنها تواجه باستمرار تحدّيا للعادات والتقاليد الاجتماعية، التي تجعل نشاطها الاقتصادي ليس إلا امتداداً لنشاطها المنزلي، وتقلل من استقلاليتها وتجعل حريتها مرهونة باستمرار تبعيتها للرجل، وتعزيز سلطته الذكورية.

الكلمات المفتاحية:المرأة، العمل، ريادة الأعمال، المشروع الاقتصادي، المشاركة الاقتصادية..

Abstract:

This study addresses the issue of women's entrepreneurship and economic participation in Algeria. It is designed to look at the social, economic and cultural factors; that affect the empowerment of Algerian women such as the creation and development of economic projects and companies. The study is based on a field surveyon a sample of companies and businesses in the province of Tlemcen. The major result of this study is that Algerian women are constantly making progress in the rate of economic participation, but also face a continuing challenge represented by customs and social traditions that make women's economic activity not only an extension of the domestic activities, and reduce their independence and freedom of choice, but constantly reinforce their subordination to male authority.

Key concepts: woman, work, entrepreneurship, economic project, economic participation

Résumé:

L’étude présente aborde la question de l'entrepreneuriat féminin et la participation économique en Algérie. Elle est conçue pour examiner les facteurs sociaux, économiques et culturels; qui affectent l'autonomisation des femmes algériennes telles que la création et le développement de projets économiques et des entreprises. L’étude est basée sur une enquête de terrain concernant un échantillon d'entreprises dans la province de Tlemcen.

Le résultat majeur de cette étude; est que les femmes algériennes font constamment des progrès dans le taux de participation économique, mais elle font aussi face à un défi permanent représenté par les coutumes et les traditions sociales, qui rendent l'activité économique des femmes non seulement une extension de l'activité domestique, et réduisent leur indépendance et leur liberté de choix, mais renforcent en permanence leur subordination à l'autorité masculine.

Mots Clés: Femme, Travail, Entrepreneuriat, Compagnie, Participation économique